مجلة المحاسبة

نشرة نصف سنوية متخصصة تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة
A SEMIANNUALLY SPECIALIZED MAGAZINE PUBLISHED BY THE SAUDI ACCOUNTING ASSOCIATION

نظمت الجمعية
السعودية للمحاسبة
الملتقى الثاني
لليوم العالمي للمحاسبة
تحت شعار
"رؤية محاسبية لمنشآت
متنوعة"

الجمعية السعودية للمحاسبة
تصدر
المجلد السادس عشر - العدد الأول من
مجلة البحوث المحاسبية

011-4674263

العدد 68 - 1446 هـ / 2025 م
No. 68- 1446H / 2025 G

هيئة التحرير

د. عبير بنت يوسف السلوم	رئيساً
د. أحمد زكريا عصيمي	عضوا
د. أحمد يوسف عبد الرحمن	عضوا
د. فيصل بن صالح الصالحي	عضوا

أعضاء مجلس إدارة الجمعية السعودية للمحاسبة

د. عبير بنت يوسف السلوم	رئيس مجلس الإدارة
د. هشام بن محمد البراك	نائب رئيس مجلس الإدارة
أ. أوس بن ابراهيم المسلّم	المدير التنفيذي
أ. لينا بنت أحمد باعارمة	أمين مجلس الإدارة
د. نوال بنت عبد الله البراهيم	عضو مجلس الإدارة
د. فيصل بن صالح الصالحي	عضو مجلس الإدارة
أ. لمياء بنت سلطان الرشيد	عضو مجلس الإدارة
أ. نهى بنت عبد الله بن قعود	عضو مجلس الإدارة
أ. عبد الله بن صايل العنزي	عضو مجلس الإدارة

الجمعية السعودية للمحاسبة
البريد الإلكتروني: saa@ksu.edu.sa
هاتف: 011-4674263
الموقع الالكتروني: www.saa.ksu.edu.sa/ar
اكس: saa_ksu@ لينكد ان: saa-ksu

كلمـــــة الجمعية السعـــوديـــة للمحاسبـــــة

يسرنا أن نرحب بكم في هذا العدد الجديد من مجلة المحاسبة، التي تعد نافذة معرفية تجمع بين أحدث المستجدات المهنية وأبرز المقالات العلمية الهادفة إلى تطوير المحاسبة وتعزيز ممارساتها في المملكة العربية السعودية. وانطلاقًا من رسالتها في دعم وتطوير مهنة المحاسبة، تواصل الجمعية السعودية للمحاسبة جهودها في نشر المعرفة، وتنظيم اللقاءات العلمية والمهنية، وتعزيز الوعي بالتطورات الحديثة في هذا المجال الحيوي.

في هذا العدد، نسلط الضوء على مجموعة من الموضوعات الهامة، بدءًا من التطور التاريخي لمفهوم المخاطر، باعتباره عنصرًا أساسيًا في اتخاذ القرارات المالية والمحاسبية الرشيدة، مرورًا بدور تحليل البيانات الضخمة في مكافحة الاحتيال المالي، حيث أصبح توظيف التكنولوجيا المتقدمة أداة رئيسية في تعزيز الشفافية والنزاهة المالية. كما يتناول العدد أثر التقنية والذكاء الاصطناعي على مهنة المحاسبة في ظل التحولات الرقمية السريعة التي يشهدها العالم.

ولا يغيب عن هذا العدد البعد الأخلاقي والشرعي في العمل المالي، حيث يناقش العلاقة بين التجنب الضريبي وتكاليف الوكالة، إضافة إلى تسليط الضوء على الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، التي أصبحت معيارًا أساسيًا في تقييم أداء الشركات الحديثة. كما يتضمن العدد موضوعات أخرى شيقة توسع آفاق المعرفة المهنية.

وفي الختام، تؤكد الجمعية السعودية للمحاسبة التزامها المستمر بدعم الأبحاث والمقالات العلمية وتعزيز الممارسات المهنية التي تسهم في تقدم مهنة المحاسبة. كما ندعو الأكاديميين والممارسين إلى التفاعل مع أنشطة الجمعية والمساهمة في إثراء المحتوى العلمي والمهني، بما يخدم تطلعاتنا المشتركة نحو بناء قطاع محاسبي متين يدعم الاقتصاد الوطني.

د. عبير بنت يوسف السلوم
رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للمحاسبة

محتويات العدد

أخبار الجمعية السعودية للمحاسبة	5
أخبار مهنية محلية	15
شركة بي كي اف البسام وشركاؤه محاسبون قانونيون ومراجعون	17
شركة الحلول النهائية لأعمال الحاسب الآلي	18
مؤسسة دفترة	19
مؤتمرات وملتقيات	20
موضوع العدد: التطور التاريخي لمفهوم المخاطر أ. د. محمد آل عباس	21
دور تحليل البيانات الضخمة في مكافحة الاحتيال المالي في المحاسبة د. هبه شفيق صالح بن شلهوب	24
أهمية واستخدامات الربح المحاسبي د. محمد حنفي	26
حوكمة الشركات العائلية في المملكة العربية السعودية: الحاضر الغائب! أ. بدر بن عدنان الشيحة	29
أثر التقنية والذكاء الاصطناعي على مهنة المحاسبة أ. د. سالم سعيد باعجاجه	31
حماية المستهلك ودور جهاز الحسبة في الإسلام أ. د. محمود صالح	32
العلاقة بين التجنب الضريبي وتكاليف الوكالة د. طارق محمد عمر حشاد	33
التعريف بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ESG د. أحمد زكريا زكي عصيمي	36
ملخص بحث: قياس أثر زيادة حجم التقارير المالية وانخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالمؤشر المصري EGX100 د. تامر يوسف عبد العزيز علي الجندي	38
مرحباً.. بكم.. عضواً بالجمعية	41
إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة	43

ملاحظة هامة: المواد المنشورة في هذه المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية

أخبار الجمعية السعودية للمحاسبة

1. الجمعية السعودية للمحاسبة تنظم ملتقى اليوم العالمي للمحاسبة بنسخته الثانية تحت شعار "رؤية محاسبية لمنشآت متنوعة"

انطلقت فعاليات النسخة الثانية من ملتقى اليوم العالمي للمحاسبة تحت شعار "رؤية محاسبية لمنشآت متنوعة" بتاريخ 1 ديسمبر 2024م واستمرت على مدى ثلاثة أيام، وذلك في مقر جامعة الملك سعود بالرياض، حيث تم افتتاح المعرض المصاحب للملتقى من قبل سعادة رئيس جامعة الملك سعود الأستاذ الدكتور عبدالله بن سلمان السلمان بمشاركة 40 جهة من القطاعين العام والخاص والأندية الطلابية، كما تم تقديم 12 جلسات حوارية، بالإضافة إلى انطلاق فعاليات هاكاثون رقيم المحاسبي 2، وشهد الملتقى حضور أكثر من 5000 زائر من الخبراء والمهنيين والأكاديميين والطلبة والمهتمين بمجال المحاسبة.

يعكس هذا الملتقى التزام الجمعية السعودية للمحاسبة بدورها في المساهمة في تطوير قطاع المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية. حيث يوفر الملتقى منصة للتواصل والتعلم المستمر، ويعزز التعاون والتبادل العلمي بين المهنيين والمؤسسات المالية.

شارك في الملتقى أكثر من 40 جهة من القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى أندية المحاسبة الطلابية، وتضمنت أهداف الملتقى تحقيق التواصل العلمي بين أعضاء المجتمع المحاسبي، وتيسير تبادل الإنتاج العلمي والمعرفي والبحثي في مجالات المحاسبة. كما شملت فعاليات الملتقى 12 جلسة حوارية، هاكاثون رقيم المحاسبي 2، معرضاً مصاحباً يضم أكثر من 40 جناح للجهات المشاركة، واختتم الملتقى بحفل ختامي تم فيه توزيع الجوائز والدروع على المشاركين والفائزين برعاية سعادة رئيس جامعة الملك سعود الأستاذ الدكتور عبدالله بن سلمان السلمان.

يعتبر الملتقى الثاني لليوم العالمي للمحاسبة فرصة لتعزيز التواصل العلمي وتبادل الخبرات في مجال المحاسبة، والإسهام في تعزيز دور مهنة المحاسبة والمراجعة في تحقيق التنمية المستدامة والشفافية المالية.

2. "هاكاثون رقيم المحاسبي بنسخته الثانية تحت شعار "الابتكار التقني المحاسبي في المنشآت المتنوعة"

إطلاق هاكاثون رقيم المحاسبي 2 من قبل الجمعية السعودية للمحاسبة ومبادرة رقيم تحت شعار "الابتكار التقني المحاسبي في المنشآت المتنوعة". شارك في هذا الحدث الرائد 80 شخصاً من محاسبين محترفين، ومبرمجين متخصصين، وطلاب السنة الأخيرة في تخصصي المحاسبة والحاسب. تم تنظيم الهاكاثون بهدف تعزيز التفاعل والتعاون بين المحاسبين والمبرمجين لاستكشاف وتطوير حلول تقنية مبتكرة لمجال المحاسبة.

شهد الحدث تبادل الأفكار والخبرات بين المشاركين، حيث تم تشكيل فرق عمل متعددة التخصصات للعمل على مشاريع محددة. كما تم توفير الدعم الفني والموارد اللازمة للفرق لتحقيق أفضل النتائج. حيث تم تسليط الضوء على أهمية الابتكار التقني في تحسين عمليات المحاسبة في المنشآت المتنوعة وتوفير حلول فعالة ومستدامة للتحديات التي تواجهها المهنة.

تعد هذه المبادرة خطوة هامة نحو تعزيز دور التقنية في مجال المحاسبة وتطوير مستقبل المهنة بمختلف مجالاتها. وتعكس أيضاً التزام الجمعية السعودية للمحاسبة بتعزيز التعلم المستمر وتبني الابتكار في مجال المحاسبة.

3. تفوق وتقدم: "نظرة محاسبية في المنشآت التجارية"

في إطار تعزيز التفاعل والحوار البناء، عُقدت الجلسة الحوارية الأولى تحت عنوان "نظرة محاسبية في المنشآت التجارية"، والتي شهدت حضوراً مميزاً من الضيوف الكرام. تميزت الجلسة بتواجد كوكبة من الخبراء والأكاديميين المتميزين في مجال المحاسبة والتمويل.

تضمنت قائمة الضيوف الكرام: أ.د. إحسان المعتاز، أ.د. عوض الرحيلي، د. أنور الحميدي، ود. تركي البراك، الذين قدموا مداخلات قيمة وتحليلات عميقة حول دور المحاسبة في تحقيق الاستدامة والنجاح في المنشآت التجارية.

كما لا يمكننا نسيان دور الأستاذة هناء المغامس، التي قامت بإدارة الجلسة ببراعة واحترافية، مما ساهم في إثراء الحوار وتسهيل التفاعل بين الحضور.

ولذا نتقدم بالشكر الجزيل للحضور الكريم الذي أضفى على الجلسة جواً من التفاعل والتعاون. حيث يسهم تبادل الآراء والخبرات في مثل هذه الجلسات في تعزيز الفهم والوعي بأهمية الجوانب المحاسبية في سياق الأعمال التجارية.

4. نظرة محاسبية في المنشآت الزراعية"
تجربة ناجحة في ملتقى اليوم العالمي للمحاسبة

تم عقد الجلسة الحوارية الثانية بعنوان "نظرة محاسبية في المنشآت الزراعية" ضمن فعاليات الملتقى الثاني لليوم العالمي للمحاسبة. حضر الجلسة عدد كبير من الحضور المهتمين بمجال المحاسبة في المنشآت الزراعية، بما في ذلك الخبراء والمتخصصين في المجال. تميزت الجلسة بحضور عدد من الضيوف المميزين، حيث شارك فيها كل من د. سليمان التويجري، أ. غيثان الشمراني، أ. عبدالله التميمي. وتمت إدارة الجلسة باحترافية من قبل المدير التنفيذي للجمعية أ. أوس المسلّم، حيث تم تناول موضوع نظرة محاسبية في المنشآت الزراعية بشكل شيق وملهم.

5. " نظرة محاسبية في المنشآت الصناعية"
تستحوذ على اهتمام المشاركين في ملتقى اليوم العالمي للمحاسبة

تم عقد الجلسة الحوارية الثالثة بعنوان "نظرة محاسبية في المنشآت الصناعية" ضمن فعاليات الملتقى الثاني لليوم العالمي للمحاسبة. وتمت إدارة الجلسة بشكل متميز من قبل الأستاذة لينا باعارمه. حضر الجلسة عدد من الضيوف المتميزين في مجال المحاسبة في المنشآت الصناعية. وتم استضافة أ. د. عبدالعال أبو خشبة، د. وليد البسام، أ. نايف ادريس، أ. عزة جمجوم كضيوف في الجلسة.

تناولت الجلسة موضوعات متنوعة ومهمة في مجال المحاسبة في المنشآت الصناعية، حيث تمت مناقشة التطورات الأخيرة في المنشآت الصناعية في المملكة العربية السعودية. وتم تسليط الضوء على التغيرات الحديثة في النظام المحاسبي لدى المنشآت الصناعية، وكذلك التحديات والفرص التي تواجه المحاسبين في هذا المجال. وتم تبادل الآراء والخبرات بين الضيوف والحضور، وتمت مناقشة الأفكار والتوجهات الجديدة في مجال المحاسبة لدى المنشآت الصناعية. وتم تسليط الضوء على أهمية تطوير المهارات والمعرفة في هذا المجال.

تعد هذه الجلسة فرصة قيمة للمحاسبين والمهتمين في مجال المحاسبة لدى المنشآت الصناعية للتعرف على أحدث التطورات والمستجدات في هذا المجال، وتبادل الخبرات والمعرفة مع الخبراء والمتخصصين.

6. "نظرة محاسبية في المنشآت الصحية"
تحلّق في سماء ملتقى اليوم العالمي للمحاسبة

تم عقد الجلسة الحوارية الرابعة بعنوان "نظرة محاسبية في المنشآت الصحية" ضمن فعاليات الملتقى الثاني لليوم العالمي للمحاسبة. حضر الجلسة عدد من الضيوف المميزين: أ. أسامة الفايز، أ. أحمد قدورة، أ. عبدالإله البسام، أ. مصعب الهدلق. كما تتقدم الجمعية بالشكر الجزيل للدكتور عزام السحيباني على إدارة الجلسة ببراعة واحترافية.

تناولت الجلسة مواضيع مهمة تتعلق بالنظرة المحاسبية في المنشآت الصحية وأهميتها في ساحة العمل الحالية. وقدم الضيوف تحليلات عميقة وتجارب قيّمة تسلط الضوء على أهمية تحسين وتطوير مهارات المحاسبين في المنشآت الصحية.

وتعد هذه الجلسة مناسبة مثالية للتبادل الفكري والتعلم المستمر في مجال المحاسبة في المنشآت الصحية، وتدعم دور المحاسبين في تعزيز الشفافية والنزاهة في العمليات المالية والإدارية.

7. "نظرة محاسبية في منشآت التعليم"

تم عقد الجلسة الحوارية الخامسة بعنوان "نظرة محاسبية في منشآت التعليم" ضمن فعاليات الملتقى الثاني لليوم العالمي للمحاسبة. حضر الجلسة عدد من الضيوف المميزين، من بينهم: أ.د. عبيد المطيري، د. ميساء باسودان، د. حمد الحمودي، د. نزار الشويمان، وقام الدكتور عمر الحمد بإدارة الجلسة بشكلٍ متميز.

تناولت الجلسة موضوعاً هاماً يتعلق بالنظرة المحاسبية في منشآت التعليم.

وقدم الضيوف تحليلات عميقة ونقاشات مثمرة تسلط الضوء على أهمية دور المحاسبة في منشآت التعليم.

8. جلسة حوارية تناقش نظرة محاسبية في شركات التأمين

في إطار فعاليات الملتقى الثاني لليوم العالمي للمحاسبة، عُقدت الجلسة الحوارية السادسة التي تناولت موضوع "نظرة محاسبية في شركات التأمين".

وشهدت الجلسة حضور عدد من الشخصيات البارزة في مجال المحاسبة والتأمين، حيث تم تبادل الآراء والخبرات حول أهمية المحاسبة في شركات التأمين وأثره الإيجابي على تعزيز الرقابة المالية العامة.

تميزت قائمة الضيوف بحضور كل من أ. إبراهيم البسام، أ. محمد المزروع، أ. عبدالله الحصيني، أ. محمد سليمان، الذين قدموا مشاركات قيمة وتحليلات عميقة.

تولت إدارة الجلسة الدكتورة نفيسة اليامي، التي قادت ببراعة واحترافية سير النقاشات وتسهيل التفاعل بين الحضور.

تعد هذه الجلسة الحوارية مناسبة مثمرة لتبادل الخبرات والمعرفة بين الخبراء والمتخصصين في مجال المحاسبة.

9. جلسة حوارية حول "نظرة محاسبية في المنشآت العقارية" تبرز خبرات متحدثين مميزين

في إطار فعاليات الملتقى الثاني لليوم العالمي للمحاسبة، شهد الملتقى إقامة جلسة حوارية مميزة بعنوان "نظرة محاسبية في المنشآت العقارية". تميزت الجلسة بحضور مجموعة من المتحدثين البارزين في مجال المحاسبة في المنشآت العقارية، حيث قدموا رؤى قيمة وتجارب ملهمة. تضمنت قائمة المتحدثين في الجلسة كل من: أ. يونس با طوق، أ. فهد السلمي، أ. عبدالعزيز الرشيدي، أ. الوليد الخيال، ومديرة الجلسة الدكتورة موضي العتيبي وتبادل المتحدثون خلال الجلسة أفكارهم وخبراتهم في مجال المحاسبة في المنشآت العقارية، وتم تسليط الضوء على أهمية الجوانب المحاسبية في تحقيق النجاح والاستدامة في المنشآت. كما تميزت الجلسة بالحوار البناء والتبادل الثري للمعرفة بين الحضور. وتعتبر هذه الجلسة الحوارية فرصة قيمة للمهتمين بمجال المحاسبة في المنشآت لاكتساب المعرفة والاستفادة من تجارب الخبراء الرائدين في هذا المجال.

10. جلسة حوارية حول "نظرة محاسبية في البنوك" تجذب انتباه الحضور بتحليلاتها العميقة"

في إطار فعاليات الملتقى الثاني لليوم العالمي للمحاسبة، شهد الملتقى إقامة جلسة حوارية مميزة بعنوان "نظرة محاسبية في البنوك". تميزت الجلسة بحضور مجموعة من المتحدثين البارزين في مجال المحاسبة المصرفية، حيث قدموا تحليلات عميقة ومعرفة متخصصة في هذا المجال الحيوي.

تضمنت قائمة المتحدثين في الجلسة كل من أ. عبدالعزيز الحصان، أ. ديمه السويد،

أ. سعيد الضمود، أ. هاني بديري، ومديرة الجلسة الدكتورة ليلى القحطاني، تناول المتحدثون خلال الجلسة مواضيع متنوعة تتعلق بالجوانب المحاسبية في قطاع البنوك، وتم تسليط الضوء على أهمية التحليل المالي والرقابة الداخلية في تحقيق الاستقرار والنجاح في هذا القطاع الحيوي.

كما تميزت الجلسة بالنقاش العميق والتبادل الثري للآراء والخبرات بين الحضور.وتعتبر هذه الجلسة الحوارية فرصة قيمة للمهتمين بمجال المحاسبة المصرفية لاكتساب المعرفة والاطلاع على أحدث التطورات والتحديات التي تواجه هذا القطاع الحيوي.

11. جلسة حوارية حول "نظرة محاسبية في أندية المحاسبة الطلابية" تلهم الحضور بروح الابتكار والتميز

في إطار فعاليات الملتقى الثاني لليوم العالمي للمحاسبة، أقيمت جلسة حوارية ملهمة بعنوان "نظرة محاسبية في أندية المحاسبة الطلابية"، شهدت الجلسة حضور متحدثين مميزين من أندية المحاسبة الطلابية في الجامعات السعودية، حيث قدموا رؤى وتجارب قيمة في مجال المحاسبة والابتكار، تضمنت قائمة المتحدثين في الجلسة كل من: أ. ريم الحماد، أ. زهراء البصري، أ. مجد الخريصي ، أ. ريناد الخضير، أ. شذى الشهري، أ. منى الخراز، ومدير الجلسة أ. عبدالكريم التركي، تبادل المتحدثون خلال الجلسة أفكارهم وتجاربهم في تطوير أندية المحاسبة الطلابية وتعزيز دورها في تنمية مهارات الطلاب وتعزيز المعرفة المحاسبية.

وتميزت الجلسة بالحوار البناء والتفاعل الإيجابي بين الحضور، مما أسهم في إثراء المحتوى وتحفيز الحضور على التفكير الإبداعي والابتكار. تعتبر هذه الجلسة الحوارية مناسبة مثالية للطلاب والمهتمين بمجال المحاسبة لاكتساب المعرفة والاستفادة من تجارب الخبراء في تطوير المجال المحاسبي وتعزيز الروح الابتكارية والريادية في أندية المحاسبة الطلابية.

12. جلسة حوارية حول "نظرة محاسبية في الشركات الاستشارية والمهنية" تسلط الضوء على التحديات والفرص في المجال

في إطار فعاليات الملتقى الثاني لليوم العالمي للمحاسبة، أُقيمت جلسة حوارية مميزة بعنوان "نظرة محاسبية في الشركات الاستشارية والمهنية"، تميزت الجلسة بحضور مجموعة من المتحدثين المتميزين في مجال المحاسبة والاستشارات، حيث قدموا رؤى قيمة حول التحديات والفرص التي تواجه الشركات الاستشارية والمهنية في مجال المحاسبة. تضمنت قائمة المتحدثين في الجلسة كل من: أ. عبدالله باعشن، أ. راشد عواجي، أ. طارق الشهوان، أ. معاذ الراشد، ومديرة الجلسة الأستاذة سجى السليمان، تناول المتحدثون خلال الجلسة مواضيع متنوعة تتعلق بالجوانب المحاسبية في الشركات الاستشارية والمهنية، مثل التحديات المالية والضريبية، وأهمية الرقابة الداخلية والتقارير المالية الدقيقة. كما تم مناقشة الفرص الناشئة في هذا المجال وكيفية تعزيز الابتكار والتميز في الخدمات المحاسبية المقدمة. تعتبر هذه الجلسة الحوارية فرصة قيمة للمهتمين بمجال المحاسبة والاستشارات للاطلاع على أحدث التطورات والتحديات في الشركات الاستشارية والمهنية، وتبادل الخبرات والمعرفة مع الخبراء والمتخصصين في هذا المجال المهم.

13. جلسة حوارية تسلط الضوء على "نظرة محاسبية في المنشآت النفطية ومنشآت الموارد الطبيعية"

ضمن فعاليات الملتقى الثاني لليوم العالمي للمحاسبة، أُقيمت جلسة حوارية مهمة بعنوان "نظرة محاسبية في المنشآت النفطية ومنشآت الموارد الطبيعية"، تميزت الجلسة بحضور مجموعة من المتحدثين المتميزين في مجال المحاسبة والمالية في قطاعات النفط والموارد الطبيعية. تضمنت قائمة المتحدثين في الجلسة كل من: أ. فيصل السلمي، أ. ريان باعقيل، أ. جهاد العمري، أ. محمد السحيم، ومدير الجلسة الأستاذ عبدالإله بن خنين. وتناول المتحدثون خلال الجلسة مواضيع متنوعة تتعلق بالجوانب المحاسبية والمالية في المنشآت النفطية ومنشآت الموارد الطبيعية. وتم مناقشة أهمية التقارير المالية الدقيقة والرقابة الداخلية الفعالة في هذه القطاعات الحيوية. كما تم التطرق إلى التحديات التي تواجه المحاسبين في هذه الصناعات المعقدة وكيفية التعامل معها بشكل فعال. وتعتبر هذه الجلسة الحوارية فرصة قيمة للمهتمين بمجال المحاسبة والمالية في قطاعات النفط والموارد الطبيعية للاطلاع على أحدث الممارسات والتحديات في هذه الصناعات الحيوية، وتبادل الخبرات والمعرفة مع الخبراء والمتخصصين في هذا المجال الهام.

14. جلسة حوارية استثنائية تستكشف "نظرة محاسبية في المنشآت غير الربحية: الهيئات، الجمعيات، الأوقاف"

في إطار فعاليات الملتقى الثاني لليوم العالمي للمحاسبة، أُقيمت جلسة حوارية مهمة بعنوان "نظرة محاسبية في المنشآت غير الربحية: الهيئات، الجمعيات، الأوقاف". وتميزت الجلسة بحضور مجموعة من المتحدثين المتميزين في مجال المحاسبة والمالية في هذه المنشآت غير الربحية. تضمنت قائمة المتحدثين في الجلسة كل من: د. أحمد المغامس، د. يحيى الجبر، أ. صالح الثنيان، ومدير الجلسة الدكتور هشام البراك. وتناول المتحدثون خلال الجلسة مواضيع متنوعة تتعلق بالجوانب المحاسبية والمالية في المنشآت غير الربحية، مثل إعداد التقارير المالية المناسبة، وتطبيق المعايير المحاسبية ذات الصلة، وأهمية الشفافية والمراقبة المالية الدقيقة. وتم مناقشة أيضًا التحديات التي تواجه المحاسبين في هذه المنشآت وكيفية التعامل معها بشكل فعال. وتعتبر هذه الجلسة الحوارية فرصة قيمة للمهتمين بمجال المحاسبة والمالية في المنشآت غير الربحية للاطلاع على أحدث الممارسات والتحديات في هذا القطاع الحيوي، وتبادل الخبرات والمعرفة مع الخبراء والمتخصصين في هذا المجال المهم.

15. اختتام الملتقى الثاني لليوم العالمي للمحاسبة بحضور فاعل وتبادل خبرات وتكريم الشخصيات المؤثرة في المجال

اختتمت الجمعية السعودية للمحاسبة بحضور ورعاية سعادة رئيس جامعة الملك سعود الأستاذ الدكتور عبدالله بن سلمان السلمان الملتقى الثاني لليوم العالمي للمحاسبة بنجاح كبير، حيث شهد الحدث حضورًا فاعلاً ومميزاً ومشاركة جهات حكومية وخاصة متخصصة في مجال المحاسبة.

وقد تم خلال الملتقى استعراض أحدث المستجدات والتطورات في مجال المحاسبة، بالإضافة إلى تبادل الخبرات والمعرفة بين الخبراء والمتخصصين. كما تم مناقشة التحديات التي تواجه مجتمع المحاسبين ومناقشة سبل تطوير المهنة ورفع مستوى الممارسات الاحترافية.

تم أيضًا تكريم جميع ضيوف الجلسات الحوارية، وتكريم شركاء النجاح وكل من ساهم في إنجاح الملتقى تقديراً لجهودهم البارزة وإسهاماتهم القيمة في تطوير المهنة. وفي نهاية الملتقى، أعلنت الجمعية عن نيتها في تنظيم فعاليات ونشاطات مستقبلية بهدف تعزيز التواصل والتعاون بين أعضائها وتعزيز مكانتهم في سوق العمل المحاسبي.

16. تتويج الفرق الفائزة في هاكاثون رقيم المحاسبي 2 من قبل الجمعية السعودية للمحاسبة

اختتمت الجمعية السعودية للمحاسبة ومبادرة رقيم هاكاثون رقيم المحاسبي2 "الابتكار التقني المحاسبي في المنشآت المتنوعة" بإعلان فوز الفرق التالية:

المركز الأول فريق بيّن	المركز الثاني فريق تسوية	المركز الثالث فريق ميسور

17.الجمعيــة الســعودية للمحاســبة تصــدر العدد الأول من المجلــد السادس عشــر لمجلة البحوث المحاسبية 1446هـ - 2025 م

أعلنت الجمعية السعودية للمحاسبة عن إصدار العدد الأول من المجلد السادس عشر لمجلة البحوث المحاسبية. وتعد هذه المجلة منصة مهمة لنشر الأبحاث العلمية المحكمة في مجال المحاسبة والمجالات المتصلة بها، وتهدف إلى نشر الفكر المحاسبي وتعزيز المعرفة في هذا المجال المهم. ويحتوي العدد على مجموعة متنوعة من الأبحاث العلمية التي تغطي مختلف جوانب المحاسبة. تم اختيار الأبحاث بعناية وتقييمها من قبل لجنة تحكيم متخصصة، مما يضمن جودة وموثوقية المحتوى المقدم.

وتدعو الجمعية الباحثين والمهتمين بمجال المحاسبة للاستفادة من المجلة وقراءة الأبحاث المنشورة فيها، حيث يمكن الوصول إلى المجلة عبر الرابط التالي: https://2u.pw/W8nlFkl0

وتهدف الجمعية السعودية للمحاسبة من خلال إصدار مجلة البحوث المحاسبية إلى تعزيز البحث العلمي في مجال المحاسبة، وتشجيع الأكاديميين والباحثين على المساهمة في تطوير المعرفة والممارسات المحاسبية.

أخبار مهنية محلية

الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين الهيئة تبدي وجهة نظرها حول استحداث أمثلة للتقرير عن تأثيرات المناخ وعوامل عدم التأكد الأخرى في القوائم المالية

نشر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة مشروعاً لاستحداث أمثلة للتقرير عن تأثيرات المناخ وعوامل عدم التأكد الأخرى في القوائم المالية. وتهدف الأمثلة المقترحة إلى توفير إرشادات لكيفية تطبيق متطلبات محددة في المعايير الدولية تزيد من ملاءمة المعلومات المقدمة في القوائم المالية، وتوفر المعلومات عن مثل تلك التأثيرات داخل القوائم المالية.

ورأت الهيئة من خلال لجنة معايير المحاسبة فيها مناسبة تلك الأمثلة، واقترحت عدداً من التحسينات على تلك الأمثلة، وبخاصة ما يتعلق بالعوامل النوعية لتحديد الأهمية النسبية للمعلومات المضمنة في القوائم المالية، وذلك بما يحد من كثافة الافصاح غير الضروري بالمقارنة بتكلفته، أخذا في الحسبان المدى الزمني للافتراضات الموضوعة للمستقبل.

هيئة "الزكاة والضريبة والجمارك" تعلن عن صدور قرار وزير المالية بتمديد مبادرة إلغاء الغرامات والإعفاء من العقوبات المالية للمكلفين حتى 30 يونيو 2025م

أعلنت هيئة "الزكاة والضريبة والجمارك" عن صدور قرار معالي وزير المالية المتضمن تمديد العمل بمبادرة إلغاء الغرامات والإعفاء من العقوبات المالية عن المكلفين الخاضعين لجميع الأنظمة الضريبية، لمدة 6 أشهر ميلادية حتى تاريخ 30 يونيو 2025م.

وأوضحت الهيئة أن المبادرة تتضمن إعفاء المكلفين من غرامات التأخر في التسجيل بجميع الأنظمة الضريبية، والتأخر في السداد، والتأخر في تقديم الإقرار في جميع الأنظمة الضريبية، إضافة إلى غرامة تصحيح الإقرار لضريبة القيمة المضافة، وغرامات مخالفات الضبط الميداني المتعلقة بتطبيق أحكام الفوترة الإلكترونية، والأحكام العامة الأخرى لضريبة القيمة المضافة.

وأضافت أنه يُشترط للاستفادة من المبادرة، أن يكون المكلف مسجلًا في النظـــام الضريبي، وأن يتم تقديـــم جميع الإقرارات واجبـــة التقديـــم للهيئة والتـــي لم يســـبق

تقديمها مـــن قبل، مع الإفصـــاح عن كافة الضرائـــب غير المفصح عنها بشـــكل صحيح، وســـداد كامـــل أصل دين الضريبـــة المتعلق بالإقرارات التي ســـيتم تقديمها أو تعديلهـــا للإفصاح بشـــكل صحيح عـــن الالتزامات الضريبية المســـتحقة، مع إمكانية التقدم للهيئة بطلب تقسيطها، شريطة أن يتم تقديم الطلب أثناء سريان المبادرة وأن يتم الالتزام بسداد جميع الأقساط المستحقة خلال مواعيد استحقاق سدادها وفق خطة التقسيط المعتمدة من الهيئة، مؤكدةً أن المبادرة لا تشمل الغرامات المرتبطة بمخالفات التهـرب الضريبـي، والغرامات التي تم سدادها قبل تاريخ سريان هذه المبادرة و الغرامات المرتبطة بإقرارات واجبة التقديم للهيئة بعد تاريخ 31 ديسمبر 2024م.

هيئة "الزكاة والضريبة والجمارك" تحدد معيار اختيار المنشآت المستهدفة في المجموعة التاسعة عشرة لتطبيق مرحلة "الربط والتكامل" من الفوترة الإلكترونية

هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
Zakat, Tax and Customs Authority

حددت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك معيار اختيار المنشآت المستهدفة في المجموعة التاسعة عشرة لتطبيق مرحلة "الربط والتكامل" من الفوترة الإلكترونية، حيث أوضحت الهيئة أن المجموعة التاسعة عشرة شملت جميع المنشآت التي تتجاوز إيراداتها الخاضعة لضريبة القيمة المضافة (1.75 مليون ريال) وذلك خلال عامي 2022م أو 2023م.

وأوضحت الهيئة أنها ستقوم بإشعار جميع المنشآت المستهدفة في المجموعة التاسعة عشرة، وذلك تمهيدًا لربط وتكامل أنظمة الفوترة الإلكترونية لدى هذه المنشآت، مع نظام (فاتورة) قبل 30 سبتمبر 2025م.

وأضافت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك أن المرحلة الثانية (مرحلة الربط والتكامل)، تستلزم متطلبات إضافية عن المرحلة الأولى (مرحلة الإصدار والحفظ)، من أبرزها ربط أنظمة الفوترة الإلكترونية الخاصة بالمكلفين مع نظام فاتورة، وإصدار الفواتير الإلكترونية بناءً على صيغة محددة، وتضمين عدد من العناصر الإضافية في الفاتورة، كما بيّنت أن الإلزام بالمرحلة الثانية (الربط والتكامل) سيـتـم بـشـكـل تـدريـجـي وعـلـى مـجـمـوعات، على أن تقوم الهيئة بإبلاغ المجموعات المتبقية بشكل مباشر قبل التاريخ المحدد للربط بستة أشهر على الأقل.

وأشارت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك إلى أن المرحلة الثانية من الفوترة الإلكترونية تأتي امتدادًا للنهضة الاقتصادية والتحول الرقمي الذي تشهده المملكة، واستكمالًا لقصةِ نجاحٍ بدأت بالمرحلة الأولى من تطبيق الفوترة الإلكترونية، والتي حققت العديد من النتائج الإيجابية، كان من أبرزها رفعٍ مستوى حماية المستهلك في جميع أنحاء المملكة، مشيدة بالوعي الكبير الذي لمسته من المكلفين وسرعة تجاوبهم في تطبيق المرحلة الأولى من المشروع.

PKF Al Bassam
Chartered Accountants

بي كي اف البسام إحدى الشركات الرائدة في مجال التدقيق والمحاسبة والاستشارات المالية في المملكة العربية السعودية، كجزء من شبكة **بي كي اف الدولية**، نقدم خدمات متخصصة تشمل **التدقيق، والاستشارات الضريبية، والاستشارات المالية، والخدمات الاستشارية للشركات**، مما يساعد العملاء على الامتثال للأنظمة وتحقيق النمو المستدام.

نحن بي كي اف البسام نتمتع بخبرة واسعة في السوق السعودي، مما يمكننا من تقديم حلول مخصصة تلبي احتياجات مختلف القطاعات، بما في ذلك الشركات الكبرى، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الحكومية، بفضل فريقنا من المحاسبين والمستشارين ذوي الخبرة، نسهم في تعزيز الشفافية المالية وتحسين الأداء المؤسسي لعملائنا.

نفخر في بي كي اف البسام بالإعلان عن افتتاح مقرنا الإقليمي في الرياض، واستكمالاً لمسيرتنا في التميز، حصلنا على شهادة الأيزو لأمن المعلومات **"حضور أقوى في المملكة، والتزام صارم بحماية بيانات عملائنا"**

قيمنا

الشغف | الجودة | النزاهة | الوضوح

رسالتنا

موقنين بتحقيق نجاح المشاريع المؤسسية في شركتنا كونها ذات أسلوب مميز في مجال تقديم الخدمات الاستشارية على صعيد القطاعين العام والخاص، من خلال تطبيق أفضل الممارسات العالمية من قبل موظفين ذوي كفاءة وخبرة وقدرات مهنية بمختلف المجالات.

خدماتنا المقدمة

المراجعة والضمان

- المراجعة القانونية
- ضمان الحوكمة والمخاطر والرقابة
- عمليات مراجعة الجهات المانحة المؤسسية
- نظام الضمان المحدود

ضرائب الشركات والأعمال

- الامتثال الضريبي للشركات
- الضريبة الدولية
- الشراكات
- مخصصات رأس المال
- دعم المعاملات الضريبية
- حوافز مشاركة الموظفين
- حوافز المستثمرين
- الإفصاح الضريبي الإلزامي

استشارات الأعمال

- إعادة الهيكلة
- الوقاية من الاحتيال والمحاسبة الجنائية
- تصعيد حل النزاعات
- حلول التمويل
- الاستشارات التكنولوجية
- الخدمات الاكتوارية

ضريبة القيمة المضافة والضرائب غير المباشرة

- ضريبة القيمة المضافة والضرائب غير المباشرة
- الامتثال لضريبة القيمة المضافة وإدارة المخاطر
- الاستشارات الضريبية
- استرداد ضريبة القيمة المضافة
- ضريبة القيمة المضافة الدولية
- الضرائب غير المباشرة الأخرى

اسبق طموحك
BEYOND AMBITION
تقنية سعودية
ULT
SOLUTIONS
18
عبر 11 فرعا في المملكة
وأكثر من 300 مختصاً
في خدمتكم
تبوك
حائل
القصيم
الدمام
المدينة المنورة
الرياض
جدة
مكة المكرمة
خميس مشيط
نجران
جيزان
ultimatesaudi
920005892
www.ultimate-sa.com

دفترة

دفترة.. رائد الثورة الرقمية في إدارة الأعمال بالسعودية والشرق الأوسط

في عالم يتسم بالتطور التكنولوجي السريع، لم يعد النجاح في مجال الأعمال مقتصرًا على جودة المنتجات أو الخدمات فقط، بل أصبح يعتمد بشكل أساسي على قوة الإدارة وكفاءة العمليات. ومع تزايد التحديات وتعقيدات السوق، أصبحت الشركات بحاجة إلى حلول ذكية ومتكاملة تساعدها على النمو والمنافسة بفعالية.

وهنا يأتي دور دفترة، النظام المحاسبي والإداري الرائد الذي يُعد بمثابة شريك استراتيجي للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية وخارجها.

لماذا دفترة؟

دفترة ليس مجرد أداة محاسبية تقليدية، بل هو نظام ERP متكامل يقدم حلولًا مبتكرة لإدارة كافة جوانب الأعمال بسلاسة واحترافية. بدءًا من إدارة الحسابات والفواتير الإلكترونية والمبيعات ونقاط البيع مرورًا بتتبع المخزون والمشتريات، ووصولًا إلى إدارة العلاقات مع العملاء وشؤون الموظفين. كل ذلك في مكان واحد، مع واجهة سهلة الاستخدام تمكنك من التحكم الكامل في عملياتك التجارية.

مميزات تجعل دفترة الاختيار الأول:

1- التكامل والمرونة:

يقدم دفترة حزمة متكاملة من الأدوات التي تغطي كافة احتياجاتك المحاسبية والإدارية، مما يوفر الوقت والجهد ويقلل من الأخطاء البشرية.

2- التقارير الذكية:

مع دفترة، يمكنك الحصول على تقارير مالية مفصلة ودقيقة في أي وقت، مما يساعدك على اتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة تعزز نمو أعمالك.

3- الأمان والخصوصية:

يعتمد دفترة على تقنيات سحابية متطورة تضمن أمان بياناتك وخصوصيتها، مع إمكانية الوصول إلى النظام من أي مكان وفي أي وقت.

4- دعم أكثر من 50 نشاطًا تجاريًا:

سواء كنت تعمل في مجال التجزئة، الخدمات، التصنيع، أو أي مجال آخر، دفترة يدعم أكثر من 50 نشاطًا تجاريًا مختلفًا. بفضل برامجه القابلة للتخصيص بالكامل، فإنه يناسب كافة مجالات العمل ويساعدك على إدارتها بكفاءة واحترافية.

5- دعم العملاء المتميز:

فريق دعم فني محترف متاح على مدار الساعة لمساعدتك في حل أي تحديات قد تواجهك، مما يضمن لك تجربة سلسة وخالية من المتاعب.

دفترة: الحل الذكي الذي غيَّر قواعد إدارة الأعمال في السعودية والشرق الأوسط

تتصدّر المملكة العربية السعودية مشهد التحول الرقمي كأحد أسرع الأسواق نموًا في المنطقة، ومن هنا برز دفترة كخيار استراتيجي للشركات التي تسعى إلى تبنّي حلول مبتكرة تعزز كفاءتها التشغيلية وتدفعها نحو النمو والنجاح.

يزوّد دفترة روّاد الأعمال بأدوات ذكية تمنحهم القدرة على تحقيق أهدافهم بسرعة ودقة، مع توافق كامل لمتطلبات السوق السعودي، بما في ذلك أنظمة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك والتكامل مع الفاتورة الإلكترونية (فاتورة).

اليوم، يحظى دفترة بثقة آلاف العملاء في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط، ليكون الاسم الأبرز في عالم الحلول الذكي لإدارة الأعمال.

سواء كنت تدير مشروعًا كبيرًا، شركة صغيرة أو متوسطة، لا تحمل هم الإدارة، فمع دفترة تصبح أعمالك أكثر تنظيمًا واحترافية.

ابدأ رحلتك مع دفترة اليوم، وحوّل تحديات أعمالك إلى محطات نجاح متتالية.

الموقع الإلكتروني: https://www.daftra.com/

امسح الكود الآن واستكشف عالم دفترة!

مؤتمرات وملتقيات

المؤتمر	المكان	التاريخ
International Conference on Accounting (ICA)	7th July 2025	Dubai, UAE
International Conference on Management Accountant (ICMA)	7th July 2025	Al Wakrah, Qatar
International Conference on Accounting, Business and Economics (ICABE)	7th July 2025	Gaza City, Palestinian Territories
International Conference on Accounting, Business and Economics (ICABE)	7th July 2025	Abu Dhabi, UAE
International Conference on Banking, Accounting and Finance (ICBAF)	14th July 2025	Abha, Saudi Arabia
International Conference on Accounting and Finance (ICACFI)	14th July 2025	Sohar, Oman
World Conference on Financial Accounting (WCFA)	14th July 2025	Alexandria, Egypt
International Conference on Accounting, Business and Economics (ICABE)	17th July 2025	Oran, Algeria
International Conference on Business, Accounting, Financial, Marketing and Management Analytics (ICBAFMMA)	31st July 2025	Jeddah, Saudi Arabia
World Conference on Accountants (WCA)	4th August 2025	Cairo, Egypt
World Conference on Accounting and Finance (WCAF)	11th August 2025	Abha, Saudi Arabia
International Conference on Forest Products Marketing and Accounting (ICFPMA)	18th August 2025	Dammam, Saudi Arabia
International Conference on Business, Economics, Finance, and Management (ICBEFM)	25th August 2025	Mecca, Saudi Arabia

التطور التاريخي لمفهوم المخاطر

أ. د. محمد آل عباس
أستاذ المحاسبة بجامعة الملك خالد
maalabbas@kku.edu.sa

جاء في لسان العرب لأبن منظور بأن الخاطِرُ: هو ما يَخْطُرُ في القلب من تدبير أو أَمر. والجمع الخواطر، وخَطَرَ الفحل بذنبه عند الوعيد من الخيلاء والخاطِرُ: المتبختر عند الصولة والنشاط، وهو التصاول والوعيد؛ والخَطَرُ يأتي بمعنى ارتفاع القدر والمال والشرف والمنزلة. ورجل خطير أي له قدر، ويقال: خطران الرمح ارتفاعه وانخفاضه للطعن. ويقال: إنه لرفيع الخطر ولئيمة. ويقال: إنه لعظيم الخطر في حسن فعاله وشرفه وصغير الخطر في سوء فعاله ولؤمه. وخَطَرُ الرجل: قدره ومنزلته، وخص بعضهم به الرفعة. وأمر خطير أي رفيع. وفي الحديث: ألا رجل يخاطر بنفسه وماله؛ أي يلقيها في الهلكة بالجهاد. والخَطَرُ يأتي بمعنى الرهن، وما يخاطَرُ والخَطَرُ يعني السّبَقُ الذي يترامى عليه في المراهنة، وأَخْطَرَ المال أَي جعله خطراً بين المتراهنين. وتَخاطَرُوا على الأمر أي تراهنوا عليه (أبن منظور).

أشارت الكلمة اللاتينية risicum في الأصل إلى التحدي الذي يمثله الحاجز المرجاني للبحار، وله دلالات لحدث يأتي مصادفة ولكنه غير مرغوب، ومنها جاءت لكلمة الإنجليزية "Risk" والتي ترتبط بنفس المعنى حول الحوادث السلبية.

RISK, *noun*

1. Hazard; danger; peril; exposure to harm. He, at the *risk* of his life, saved a drowning man.

2. In commerce, the hazard of loss, either of ship, goods or other property. Hence, *risk* signifies also the degree of hazard or danger; for the premiums of insurance are calculated upon the *risk* The underwriters now take risks at a low premium.

To run a *risk* is to incur hazard; to encounter danger.

RISK, *verb transitive*

1. To hazard; to endanger; to expose to injury or loss; as, to *risk* goods on board of a ship; to *risk* one's person in battle; to *risk* one's fame by a publication; to *risk* life in defense of rights.

تُستخدم كلمة "المخاطر" أيضًا كمقياس للنتائج السيئة، وفي الأعمال التجارية، غالبًا ما تعني المخاطرة "فرصة" خسارة المال، وفي أعمال التأمين هي احتمال وجود مطالبة كبيرة، أو حتى احتمال (إفلاس) شركة التأمين نتيجة العديد من المطالبات الكبيرة التي لا يمكن تغطيتها من خلال تدفق أقساط غير كافٍ. ويظهر معنى الخطر في جميع المجالات تقريبا حيث يواجه الناس مخاطر: في الطب، وفي الصناعة، وفي الأمن، وفي الدفاع وفي الرياضة حيث لا يمكن تجنب مواجهة المخاطر لكن تكمن المشكلة في القرار بشأن تحملها (فهل يجب أن ننتقل من أبها إلى الرياض بالطائرة أو السيارة أو حتى سيرًا على الأقدام).

في عام 1931، أنشأت جمعية الإدارة الأمريكية قسم التأمين الخاص بها لتبادل المعلومات بين الأعضاء. وفي عام 1950، تم إنشاء الجمعية الوطنية لمشتري التأمين، والتي أصبحت في عام 1955 الجمعية الأمريكية لإدارة التأمين (ASIM)، وفي عام 1969، تم تغيير اسم مجلة الجمعية من مشتري التأمين الوطني إلى إدارة المخاطر وفي عام 1975 تم تغيير اسم الجمعية إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين (RIMS)، وظهر أقدم الإشارات إلى مفهوم إدارة المخاطر في مقال بقلم راسل كالاجر في هارفارد بيزنس ريفيو في عام 1956 (Outreville, 1998). وبهذا يمكن القول بأن مصطلح إدارة المخاطر قد ظهر فعليا في منتصف القرن العشرين، وهي فترة كافية من أجل تحقيق تطور نظري كبير في هذا الموضوع. وكان أول من عرف لإدارة المخاطر قد تم ابتكاره من قبل آباء إدارة المخاطر وهما الباحثان مهر وهيدجز وكان تعريفا يعكس ما تم التعارف عليه حينذاك في إدارة التأمين فقط، حيث عرفا إدارة المخاطر بأنها: "إدارة تلك المخاطر التي من أجلها تعد المنظمة والمبادئ والأساليب المناسبة لإدارة التأمين مفيدة"،

"The management of those risks for which the organization, principles and techniques appropriate to insurance management are useful (Mehr & Hedges, 1963) ".

لكن هذا تعريف يتسم بالعمومية وقد أعتبر غير كافي (Crockford, 1982. وفي تعريف مكاهيل فإن إدارة المخاطر تشمل في المقام الأول تلك الأنشطة التي يتم إجراؤها للوقاية من الخسارة العرضية.

"The term "risk management" encompasses primarily those activities performed to prevent accidental loss" (McCahill , 1971.)

لكن مصطلح "خسارة عرضية" ظل مشكلة وهو يتضمن بأن على إدارة المخاطر أن تهتم بكل الأحداث العرضية ولو كانت ثانوية، كما أنه بشمولية هذه يجعل المخاطر مهمة حتى لو كانت تخمينية، وهذا واجه نقدا عنيفا في عالم التأمين. وفي عام ١٩٨١ عرف باكوت وبانستر إدارة المخاطر بأنها "تحديد، قياس والرقابة الاقتصادية للمخاطر التي تهدد أصول وأرباح النشاط أو أي مؤسسة أخرى"، وهنا يظهر التعريف الاجرائي لأول مرة.

Risk management is "the identification, measurement and economic control of risks that threaten the assets and earnings of a business or other enterprise" (Bawcutt و Bannister, 1981).

كما أن هذا التعريف قد حدد مراحل إدارة المخاطر والتي تبدأ من التحديد ثم القياس ثم الرقابة، وهذا يتناسب تماما مع وظائف الإدارة المتعارف عليها، وقد وجد هذا التعريف

قبولا عاما، لأنه يتناسب مع عملية اتخاذ القرار والتي تمثل جوهرا أساسيا في هذه العملية، لكن هذا التعريف أطلق قلقا عاما، من حيث أنه يتبنى مقولة "كل إدارة هي إدارة مخاطر" (Crockford، 1982). وبالتأكيد فإن هذا التعريف بهذا الشمول لم يكن ليرضي صناع التأمين، فهذا يرفع من سقف التحوط ويكلف أكثر مما يجب، كما أنه ينقل المخاطر من الطبيعية إلى عالم مفتوح من التخمينات. لكن تطورا لاحقا كان لافتا في نفس الفترة التاريخية، وهو النقاش الذي نشأ في بيئة أعمال المراجعة الخارجيةExternal Auditing ، حيث بدأ النقاش حول مسؤولية المراجع عن الأخطاء والغش الجوهري في القوائم المالية والذى قد وصل ذروته.

المراجع

أبن منظور . (n.d.). لسان العرب. ج ٤.

.Bawcutt, P., & Bannister , J. (1981). “Practical Risk Management”. London: Witherby

Crockford, G. N. (1982, 7 (No 23)). |The Bibliography and History of Risk Management: Some Preliminary .Observations”. The Geneva Papers on Risk and insurance,, pp. 169-179

McCahill , ,. (1971., May-June). “Avoid losses through risk management”. Harvard Business Review, , pp. .57-65

.,Mehr, R. I., & Hedges, B. A. (1963). “Risk management in the business enterprise”. R. D. Irwin

.Outreville, J. (1998). “Theory and Practice of Insurance”, springer Science & Business Media

دور تحليل البيانات الضخمة في مكافحة الاحتيال المالي في المحاسبة

د. هبه شفيق صالح بن شلهوب
أستاذ المحاسبة والمالية الإسلامية المساعد
جامعة الملك عبد العزيز
Hshalhoob@kau.edu.sa

يعد تحليل البيانات الضخمة من أهم التطورات الحديثة في مجال المحاسبة، حيث يسهم بشكل كبير في اكتشاف الأخطاء، والكشف عن الأنشطة الاحتيالية. وفي ظل التوسع الكبير في حجم البيانات وتعقيد العمليات المالية، أصبح استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في تحليل البيانات ضرورة لتعزيز دقة التقارير المالية، وتحسين فعالية التدقيق.

يمكن لتحليل البيانات الضخمة أن يكشف عن أنماط غير طبيعية قد تشير إلى وجود أخطاء أو عمليات احتيالية، مما يساعد المدققين والمحاسبين في تركيز جهودهم على المناطق الأكثر عرضة للمخاطر. كما يتيح المراقبة الفورية للمعاملات المالية، مما يقلل من الفجوة الزمنية بين حدوث الاحتيال واكتشافه، ويسمح بالتدخل السريع للحد من الأضرار المالية.

تعتمد هذه التقنيات على دمج مصادر البيانات المختلفة، سواء كانت بيانات مالية تقليدية أو بيانات غير منظمة مثل رسائل البريد الإلكتروني والمنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي. هذا الدمج يعزز قدرة الشركات على تقييم المخاطر واتخاذ قرارات مستنيرة، لكنه يطرح تحديات تتعلق بجودة البيانات وأمنها، حيث يجب على المؤسسات ضمان دقة البيانات المخزنة وحمايتها من الاختراقات.

يتداخل تحليل البيانات الضخمة مع الحوكمة المحاسبية من خلال تحسين الرقابة الداخلية وزيادة الشفافية في العمليات المالية. ويؤدي التكامل بين التحليل المتقدم والضوابط الداخلية إلى تعزيز قدرة الشركات على اكتشاف الاحتيال ومنعه، مما يقلل من مخاطر الأخطاء المالية ويحسن الامتثال التنظيمي. كما أن استخدام التحليلات التنبؤية يساعد في تحديد المخاطر المستقبلية واتخاذ تدابير استباقية للحد منها.

رغم الفوائد الكبيرة لهذه التقنيات، إلا أنها تثير مخاوف أخلاقية تتعلق بالخصوصية والشفافية والانحياز في القرارات المالية. لذا، يتطلب تبني تحليل البيانات الضخمة في المحاسبة وضع سياسات واضحة لضمان الاستخدام العادل والآمن لهذه الأدوات. كما ينبغي على المؤسسات تدريب المحاسبين على كيفية التعامل مع هذه التقنيات وفهم نتائجها بشكل نقدي، مع الالتزام بالقوانين التنظيمية مثل قوانين حماية البيانات والخصوصية التي تفرضها الجهات الرقابية.

يساهم التحليل الفوري للبيانات في تعزيز كفاءة نظم الرقابة، حيث يوفر إشعارات فورية عن أي أنشطة مشبوهة، مما يمكن الشركات من اتخاذ إجراءات تصحيحية بشكل سريع. كما يعزز تكامل البيانات بين الأنظمة المحاسبية المختلفة والقدرة على التحقق من التوافق مع المعايير المالية وتقليل الأخطاء البشرية، وهو ما يدعم جودة التقارير المالية. ولتعزيز

فعالية هذه الأدوات، ينبغي على الشركات اعتماد أنظمة متقدمة تجمع بين التحليل التنبئي والذكاء الاصطناعي.
ويعتمد نجاح تطبيق هذه التقنيات على مدى تعاون الإنسان مع الأنظمة الذكية، حيث لا تزال الخبرة البشرية ضرورية لتفسير النتائج وتقديم أحكام قائمة على المعرفة المحاسبية. فالتقنيات وحدها لا تكفي لاكتشاف جميع أشكال الاحتيال، بل يجب أن تتكامل مع الفهم العميق للممارسات المالية والاقتصادية لضمان اتخاذ قرارات دقيقة وموضوعية.
تحليل البيانات الضخمة يمثل نقلة نوعية في أساليب التدقيق المالي، حيث يُمكن المؤسسات من التعامل مع الكم الهائل من البيانات المالية وغير المالية بطرق أكثر دقة وفعالية. مع تزايد تعقيد المعاملات المالية وانتشار الاحتيال المالي بأساليب متطورة، أصبح لزامًا على الشركات تبني أدوات تحليل البيانات المتقدمة لتحديد الأنماط المشبوهة والكشف المبكر عن أي مخالفات قد تؤثر على النزاهة المالية.
تتيح تقنيات تحليل البيانات الضخمة إمكانية تحليل البيانات بسرعة غير مسبوقة، بما يسمح للمحاسبين والمدققين بفحص مئات الآلاف من المعاملات في وقت قصير، مقارنة بالطرق التقليدية التي تعتمد على العينات العشوائية والتدقيق اليدوي. هذا النهج يُمكّن المؤسسات من تحديد الأخطاء المالية والأنشطة الاحتيالية بدقة عالية، مما يعزز من موثوقية التقارير المالية ويقلل من المخاطر المالية التي قد تواجهها الشركات.
تعتمد هذه التقنيات على الخوارزميات المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، والتي يمكنها التعرف على العلاقات غير الطبيعية بين البيانات، مثل التناقضات في السجلات المالية أو عمليات النقل المالي غير المبررة. ويمكن لهذه التقنيات أيضا تقديم تنبؤات مستقبلية حول الأنشطة المالية المشبوهة، مما يسمح للمؤسسات باتخاذ تدابير استباقية للحيلولة دون وقوع الاحتيال أو الأخطاء المحاسبية.
إحدى الفوائد الرئيسية لتحليل البيانات الضخمة تكمن في قدرتها على تحسين الرقابة الداخلية داخل المؤسسات. فمن خلال تتبع البيانات المالية وتحليلها في الوقت الفعلي، يمكن للشركات الكشف عن المعاملات غير العادية واتخاذ الإجراءات المناسبة بسرعة، مما يقلل من احتمالية حدوث خسائر مالية جسيمة. علاوة على ذلك، يساهم التكامل بين تحليل البيانات وأنظمة الحوكمة المحاسبية في تحسين الامتثال التنظيمي، إذ يساعد الشركات على الالتزام بالمعايير المحاسبية والمتطلبات القانونية التي تفرضها الجهات الرقابية.
يظل التحدي الأكبر في كيفية تحقيق التوازن بين الاستفادة من هذه التقنيات وحماية البيانات المالية من الانتهاكات. لذا، تحتاج المؤسسات إلى تطوير استراتيجيات متكاملة تجمع بين التكنولوجيا والضوابط التنظيمية لضمان الاستخدام الأمثل لهذه الأدوات، وتعزيز الثقة في النظام المالي، وتحقيق مستوى أعلى من النزاهة والشفافية في التقارير المالية. وينبغي أن تتبنى الشركات منهجية قائمة على التحليل المستمر للأداء، مما يساعدها على تحسين أدواتها التقنية وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات المتغيرة في بيئة الأعمال.

أهمية واستخدامات الربح المحاسبي

د. محمد حنفي
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك سعود
Mhanafy@ksu.edu.sa

إن تحديد المنفعة التي يمكن للمستثمرين الحصول عليها من المعلومات المتضمنة في الأرباح المحاسبية كان يمثل الدافع الأساسي للعديد من الدراسات، والأبحاث في الفكر المحاسبي. ولقد بدأت الدراسات حول الأرباح، وعلاقتها بالعائد السوقي للسهم في عام 1968. ونتيجة لأن تحديد المنفعة المتحصل عليها من الأرباح الظاهرة بالقوائم المالية المنشورة لا يمكن أن يتم بشكل مباشر، كما أن تقدير تكلفة إنتاج ونشر المعلومات ليس بالأمر السهل، إلى جانب أن تقدير المنفعة الاجتماعية للمعلومات المحاسبية يمثل أمرا صعبا، فقد اتجهت الدراسات إلى التعرف على منفعة المعلومات المحاسبية بصفة عامة، والأرباح المحاسبية بصفة خاصة من خلال فحص العلاقة بين الأرباح والعائد السوقي على الأسهم، أو التغيرات التي تحدث في هذا العائد، إلى جانب استعراض الاستخدامات المتعددة للأرباح المحاسبية.

وترجع أهمية رقم الربح الذي يتم احتسابه وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي، إلى أنه يمثل مقياساً مختصراً لتقييم الأداء بالنسبة لقطاع عريض من مستخدمي المعلومات المحاسبية. وهناك العديد من الاستخدامات للأرباح المحاسبية، لعل من أهمها:

(أ) تقييم أداء الإدارة

يعد تعظيم ثروة الملاك من الأهداف الأساسية التي يجب أن تسعى الإدارة إلى تحقيقها. ويتمثل أفضل المؤشرات التي يمكن استخدامها في تقييم أداء الإدارة بصفة عامة، ومدى قدرتها على تعظيم ثروة الملاك بصفة خاصة في معدل العائد على حقوق الملكية. ويمكن النظر إلى هدف الملاك المتمثل في تعظيم ثرواتهم على أنه محصلة لكل من العائد الذي يحصلون عليه، والمخاطر المحيطة بتحقق هذا العائد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك بعداً آخر من أبعاد استخدام الأرباح في تقييم أداء الإدارة، والذي يتمثل في تحديد مدى كفاءة التشغيل، وذلك من خلال قياس مقدرة الإدارة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة في الأصول باستخدام بعض المؤشرات مثل معدل العائد على الاستثمار، أو معدل العائد على الأصول.

(ب) التنبؤ بالتدفقات النقدية وأسعار الأسهم

تتضمن الأرباح المحاسبية العديد من العوامل المؤثرة على الأسعار المستقبلية للأسهم والتي من أهمها التدفقات النقدية المتوقعة. إذ تمثل الأرباح المحاسبية أفضل المؤشرات عن التدفقات النقدية المتوقعة، ولعل ذلك ما يفسر الأثر المباشر للأرباح على عوائد وأسعار الأسهم. فبمجرد الإعلان عن أرباح الفترة، فإن ذلك قد يؤدي إلى إحداث تغييرات في توقعات سوق الأوراق المالية بالنسبة للأرباح السنوية والتي يكون لها تأثير على أسعار وعوائد الأسهم. وبناءً على ذلك، فإن هناك ارتباطا بين التغيرات السنوية في الأرباح من جهة، والتغيرات في أسعار وعوائد الأسهم من جهة أخرى. ويتضمن العائد المحاسبي للسهم، أو ربحية السهم (EPS) ثلاثة مكونات، والتي قد يكون لها تأثيرها على تقدير السعر المستقبلي للسهم. ويتمثل أولها في المكون الدائم، وهو الجزء من الربح المحاسبي المتوقع أن يستمر في المستقبل، ويتم التعبير عن هذا الجزء من خلال "صافي الربح من العلميات المستمرة". أما المكون الثاني فيتمثل في المكون المؤقت، وهو الجزء من الربح المحاسبي الذي قد لا يتكرر في المستقبل، ويتم التعبير عن هذا الجزء من خلال "صافي الربح من العمليات المتوقفة". ويعبر المكون الثالث عن المكون الصوري، وهو الجزء من الربح المحاسبي الذي لا يرتبط بالتدفقات النقدية أو العائد المحاسبي المستقبلي، والذي ينتج عن التغيير في الطرق والتقديرات المحاسبية. وبالتالي فإن هذا الشق غير ملائم بالنسبة لتقدير سعر السهم.

(ج) وضع نظم الحوافز للإدارة

تساهم الأرباح المحاسبية الظاهرة بالقوائم المالية المنشورة مساهمة كبيرة في إعداد نظم الحوافز والمكافآت الخاصة بالمديرين. وهناك سببان أساسيان وراء الاعتماد على الأرباح المحاسبية في هذا الشأن، أولهما، عدم قابلية القيمة السوقية للشركة للملاحظة (باعتبارها تمثل الأساس الأكثر منطقية في إعداد نظم الحوافز). ويرجع ذلك إلى أن العديد من الديون الخاصة بالشركة لا يتم تداولها في سوق الأوراق المالية، ومن ثم فإن التغير في القيمة الإجمالية للشركة (المكونة من الأسهم والديون) لا يمكن ملاحظته، مما يؤدي إلى جعل الأرباح المحاسبية، أفضل المؤشرات في التعبير عن التغيرات في قيمة الشركة. أما ثاني هذه الأسباب فهو تعدد المستويات الإدارية الخاصة بالشركة، حيث أنه إذا تم افتراض إمكانية قياس القيمة السوقية للشركة، فإنه يتم الربط بين هذه القيمة وبين الإدارة العليا للشركة باعتبارها المسئولة عن الشركة ككل. وفي هذه الحالة، فإنه يصعب قياس القيمة السوقية للوحدات الفرعية أو الأقسام الأخرى والتي تقع مسئوليتها على عاتق المستويات الإدارية الأخرى، هذا في الوقت الذي يمكن فيه قياس الأرباح المحاسبية لمختلف الوحدات الفرعية بالشركة وبما يمكن اعتباره بمثابة مؤشرات للقيمة السوقية لهذه الوحدات.

(د) صياغة شروط المديونية

ينشأ التعارض في المصالح بين الملاك والدائنين عندما يحاول الملاك (أو الإدارة نيابة عن الملاك) نقل الثروة من الدائنين إليهم عن طريق القيام بالأعمال التي تؤدى إلى تخفيض قيمة الديون. ويحدث ذلك عند اتخاذ بعض القرارات المالية، مثل قيام المديرين ببيع الأصول الموجودة، أو استخدام الأموال المخصصة للاستثمارات لإجراء توزيعات أرباح على المساهمين. وكذلك، يمكن للمديرين إصدار سندات ديون جديدة ذات أولوية تعادل أو تسبق الديون الحالية، ومن ثم فإنه في حالة تعرض الشركة للفشل، أو التصفية فإن الدين الجديد سوف يسدد في نفس الوقت مع الدين الحالي أو قبله، مما يؤدى الى تعرض أصحاب الديون القديمة إلى انخفاض قيمة استثماراتهم بالشركة، خاصة عند استخدام المتحصلات من الديون الجديدة في إجراء توزيعات على الملاك. وهذا ما يدفع الدائنين إلى أخذ هذه التصرفات المحتملة في اعتبارهم عند التعاقد على الديون مع الإدارة، ويتم ذلك من خلال ما يسمى "شروط المديونية".

وتساهم المعلومات المحاسبية ـ وخاصة الأرباح ـ مساهمة فعالة في تحديد مدى الالتزام بعقود المديونية. إذ تتضمن هذه العقود العديد من القيود أو الشروط التي تعتمد

على الأرقام الواردة بالقوائم المالية المنشورة. ويلاحظ أن عدم الالتزام بهذه الشروط قد يعطي للدائن الحق في اتخاذ ما يراه مناسباً من تصرفات للحفاظ على أمواله مثل طلب السداد الفوري للقروض، أو الحجز على الضمانات الخاصة بهذه القروض أو مصادرتها. وبصفة عامة، تستهدف شروط المديونية وضع قيود على الإدارة فيما يتعلق باتخاذ بعض القرارات الاستثمارية والتمويلية التي قد يكون لها تأثير سلبي على حقوق الدائنين. ومن أهم هذه الشروط ما يتعلق بالقيود على إجراء التوزيعات، وشراء الأسهم، والحفاظ على مستوى معين لرأس المال العامل، إلى جانب وجود قيود على أنشطة الاندماج في شركات أخرى ذات درجة مخاطر أكبر، بالإضافة إلى القيود على التصرف في أصول الشركة، أو الحصول على قروض إضافية ذات درجة أولوية أعلى في السداد.

(هـ) تقدير درجة المخاطرة

يمكن استخدام التقلبات التي تحدث في الأرباح المحاسبية كمقياس لدرجة المخاطرة بالنسبة لمدى استمرارية هذه الأرباح. وتتعلق العوامل التي تؤدى إلى التقلب في الربح المحاسبي بحالة عدم التأكد بالنسبة للطلب على منتجات الشركة، والتقلب في حجم المبيعات، وكذلك درجة عدم التأكد المرتبطة بأسعار المدخلات والمخرجات. وبطبيعة الحال، فإن التقلب في المبيعات والربح المحاسبي يعتمدان على الظروف الاقتصادية العامة، وكذلك على سياسات وقرارات الشركة. ولذلك، فإن التقلب في الربح المحاسبي يرجع إلى عاملين، أولهما: درجة المخاطرة المنتظمة (العامة)، والتي ترجع إلى عوامل السوق، والظروف الاقتصادية. وثانيهما: درجة المخاطرة غير المنتظمة (الخاصة بالشركة)، والتي ترجع إلى ظروف الشركة نفسها. ويمكن قياس درجة تقلب الربح المحاسبي من خلال نسبتي الرفع التشغيلي، والرفع المالي.

(و) اتخاذ القرارات ومقياس لمنفعة الإدارة

تمثل المنفعة التي يمكن الحصول عليها من المعلومات الخاصة بالأرباح أهمية كبيرة لمستخدمي المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى الباحثين والممارسين، والمحللين الماليين، وواضعي السياسات المحاسبية. ويمكن القول بأن رقم الأرباح يمثل المعلومة الأكثر أهمية والتي تهم مستخدمي القوائم المالية. ووفقاً للنظرية الاقتصادية، فإن الأرباح تلعب دوراً هاماً في اتخاذ قرارات تخصيص الموارد في أسواق رأس المال. وعند سؤال المحللين الماليين عن رأيهم فيما يتعلق بالعائد المستقبلي للأسهم فإنهم غالباً ما يعبرون عن ذلك من خلال توقعاتهم عن الأرباح وليس عن المبيعات أو إجمالي الأصول أو حقوق الملكية.

حوكمة الشركات العائلية في المملكة العربية السعودية: الحاضر الغائب!

أ. بدر بن عدنان الشيحة
رئيس المراجعة الداخلية
في شركة تطوير المربع الجديد
balsheha@gmail.com

يشهد مجتمع المملكة العربية السعودية تحولات كبيرة على جميع الأصعدة، وربما كان من أهمها التحولات الاقتصادية من مجتمع يعتمد على الصناعات التقليدية والتبادلات التجارية البسيطة إلى اقتصاد عالمي تنافسي من أقوى عشرين اقتصاد على المستوى الدولي. هذه التحولات التنموية قادتها الحكومة من خلال سياسات وخطط واستراتيجيات، وكان القطاع الخاص – بشكل عام – تابعا معتمدا على المشاريع الحكومية دون جرأة في خوض غمار الابتكار والأبحاث التطويرية. ومع ذلك تشكل الشركات العائلية ركيزة أساسية للاقتصاد السعودي حيث تمثل 90% من إجمالي الشركات في المملكة. فهي لا تساهم فقط بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، بل تمثل أيضا قوة دافعة للابتكار وخلق فرص العمل. وتقدر مساهمة 538 منشأة عائلية بنحو 810 مليارات ريال. وتعرف هذه الشركات بأنها تلك التي تدار من قبل شخصين أو أكثر من العائلة نفسها، أو التي تملك فيها عائلة واحدة حصة مسيطرة، وتنتشر الشركات العائلية في جميع أنحاء المملكة مع تركيز ملحوظ فيما عُرف بمسار التنمية -المنطقة الشرقية، منطقة الرياض، ومنطقة مكة المكرمة-. إلا أن هذه الشركات العائلية تحتاج لتكون أكثر جرأة في الاعتماد على البحوث والتطوير في ابتكار سلع وخدمات ريادية تسهم في تحقيق إحدى مستهدفات الرؤية الوطنية 2030 "اقتصاد مزدهر". ويجب الاعتراف أن هناك تحديات تعيق هذا المسعى نحو التطوير خاصة فيما يتعلق بالحوكمة والرقابة. فغالبا ما تعاني الشركات العائلية من ضعف في هيكلة الإدارة، وغياب للشفافية والمساءلة، وصعوبة في الفصل بين الملكية والإدارة، مما قد يؤثر سلبا على استدامتها ونموها. لذا، يعدّ تعزيز الحوكمة والرقابة أمرا حيويا لضمان استمراريتها ونجاحها عبر الأجيال، ولتحقيق رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز دور القطاع الخاص.

وتشير الحوكمة في الشركات العائلية إلى مجموعة المبادئ والقواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين مختلف أصحاب المصلحة في الشركة، بما في ذلك أفراد العائلة، والإدارة، والمساهمين الخارجيين. وتهدف الحوكمة إلى ضمان إدارة الشركة بكفاءة وفعالية، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وحماية حقوق جميع الأطراف. أما الرقابة، فهي عملية مستمرة تهدف إلى متابعة أداء الشركة، والتأكد من التزامها بالأنظمة واللوائح، وسلامة إجراءاتها المالية والإدارية.

وتشمل أهم مبادئ الحوكمة الرشيدة في الشركات العائلية: "الشفافية" والتي تعني توفير المعلومات الكافية والدقيقة لجميع أصحاب المصلحة واتخاذ القرارات بوضوح وموضوعية ونزاهة، و"المساءلة" والتي تحمل كل فرد في الشركة مسؤولية أفعاله وقراراته ومحاسبته على أدائه، بالإضافة إلى "العدالة" والتي تعني التعامل مع جميع أصحاب المصلحة بإنصاف وعدل وضمان حماية حقوقهم.

ولتحقيق هذه المبادئ أطلقت وزارة التجارة الميثاق الاسترشادي للشركات العائلية بهدف تعزيز حوكمتها ومساعدتها على تحقيق الاستدامة والانتقال السلس بين الأجيال. ويقدم الميثاق - الذي يعدّ وثيقة استرشادية غير ملزمة - مجموعة من المبادئ والتوصيات لأفضل الممارسات في مجال حوكمة الشركات العائلية.

ويتطرق الميثاق الاسترشادي للعديد من النقاط المهمة في حوكمة الشركات العائلية مثل تشكيل مجلس إدارة يضم أعضاء مستقلين من خارج العائلة، يتميزون بالخبرة والكفاءة، للمساهمة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، ومراقبة أداء الشركة بشكل موضوعي. كما يشدد الميثاق على أهمية وضع سياسة واضحة لتوزيع الأرباح تحدد آلية التوزيع بين أفراد العائلة، وتضمن تحقيق التوازن بين متطلبات الشركة واحتياجات أفراد العائلة. بالإضافة إلى ذلك، يوصي الميثاق بإنشاء آلية فعالة لحل النزاعات التي قد تنشأ بين أفراد العائلة، ووضع قواعد واضحة لانتقال الملكية وتنظيم عملية انتقالها بين الأجيال، ووضع دستور عائلي يحدد القيم والمبادئ التي تحكم العلاقة بين أفراد العائلة، ويساهم في الحفاظ على استمرارية الشركة.

وقد نجحت العديد من الشركات العائلية السعودية في تطبيق الميثاق، وحققت نتائج إيجابية. فعلى سبيل المثال، قامت مجموعة الزامل بتطبيق الميثاق من خلال إنشاء مجلس إدارة يضم أعضاء مستقلين، ووضع سياسة واضحة لتوزيع الأرباح، وتنظيم عملية انتقال الملكية بين الأجيال، مما ساهم في تعزيز حوكمة الشركة وتحقيق نمو مستدام. كما قامت مجموعة عبد اللطيف جميل بتطبيق الميثاق من خلال إنشاء مجلس إدارة مستقل، ووضع دستور عائلي يحدد القيم والمبادئ التي تحكم العلاقة بين أفراد العائلة، مما ساهم في تحسين العلاقات العائلية، وتعزيز الثقة بينهم، وانعكس ذلك إيجابا على أداء الشركة.

وعلى الرغم من أهمية الميثاق، إلا أن تطبيقه قد يواجه بعض التحديات، منها مقاومة التغيير من قبل بعض أفراد العائلة، خوفا من فقدان السيطرة على الشركة، أو تغيير طريقة إدارة الأعمال. كما أن غياب الوعي بأهمية الميثاق وفوائده في تعزيز حوكمة الشركة واستدامتها يعدّ تحديا آخر. بالإضافة إلى ذلك، قد تعاني بعض الشركات العائلية من نقص الكفاءات والخبرات اللازمة لتطبيق الميثاق، وخاصة في مجال الحوكمة. كما أن صعوبة الفصل بين الملكية والإدارة في الشركات العائلية قد تؤثر على اتخاذ القرارات بشكل موضوعي.

وللتغلب على هذه التحديات، يمكن اتخاذ بعض الإجراءات، مثل نشر الوعي بأهمية الميثاق من خلال تنظيم الندوات وورش العمل، وتسليط الضوء على فوائد تطبيقه. كما يمكن توفير برامج تدريبية متخصصة في مجال الحوكمة لأفراد العائلة، لتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة لتطبيق الميثاق. ويمكن أيضا تشجيع الشركات العائلية على تبني أفضل الممارسات العالمية في مجال الحوكمة، من خلال تقديم الدعم الفني والاستشارات اللازمة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تعزيز دور الهيئات الرقابية في متابعة تطبيق الميثاق، وتقديم الدعم للشركات في هذا المجال. أيضا قد يساهم تقديم تسهيلات الوصول إلى التمويل للشركات العائلية التي تُطبق الميثاق، من خلال توفير حوافز مالية وتسهيلات ائتمانية إلى زيادة الامتثال للميثاق. ويمكن أن يشمل ذلك تخصيص صناديق استثمار لدعم هذه الشركات، وتقديم ضمانات حكومية للقروض. وقد يكون إنشاء مراكز مُتخصصة لتقديم الاستشارات والدعم للشركات العائلية في مجال الحوكمة، ومساعدتها على تطبيق الميثاق من الأدوات القوية في تقييم حوكمة الشركة، ووضع خطط التطوير، وتدريب أفراد العائلة. وقد يكون ضرورة -إذا لم تنجح تلك الوسائل- إصدار نظام حكومي ملزم لتطبيق معايير الحوكمة في الشركات العائلية، حتى لا يتحدث الجميع عن أهميتها دون تطبيق فتكون الحاضر الغائب!!

حوكمة الشركات العائلية في المملكة العربية السعودية: الحاضر الغائب!

أ. د. سالم سعيد باعجاجه
أستاذ المحاسبة بجامعة الملك عبد العزيز
drsalemsaeed@hotmail.comcom

تشهد مهنة المحاسبة تحولات جذرية بفعل التطور السريع والمتلاحق في مجالات التقنية والذكاء الاصطناعي، حيث تؤدي هذه التقنيات إلى تغيير جذري في كيفية أداء المهام المحاسبية، وتفتح الباب أمام فرص جديدة، بينما تفرض تحديات لا يمكن تجاهلها. من أتمتة العمليات الروتينية إلى تحسين دقة التحليلات المالية، وتعيد التقنية صياغة مهنة كانت تعتمد لقرون على الورق والقلم. والأتمتة من العمليات اليدوية إلى الذكاء الرقمي وتعد الأتمتة إحدى أهم أدوات التقنية التي تؤثر بشكل مباشر على مهنة المحاسبة. فقد أصبح بإمكان المحاسبين الآن استخدام برامج محاسبية متقدمة لأتمتة المهام الروتينية مثل إدخال البيانات، معالجة الفواتير، وإعداد التقارير المالية. بفضل هذه الأدوات، أصبح بإمكان المحاسبين تنفيذ المهام بسرعة أكبر وبدقة عالية، مما يقلل من الأخطاء البشرية، ويزيد من كفاءة العمليات، ومن إحدى الفوائد الرئيسية للأتمتة هي القدرة على توفير الوقت والجهد. فبدلاً من قضاء ساعات في التدقيق اليدوي للمعاملات المالية، يمكن لبرامج الأتمتة معالجة آلاف السجلات في دقائق معدودة، مما يتيح للمحاسبين التركيز على الأنشطة التحليلية التي تتطلب مهارات التفكير النقدي، ولم يتوقف التأثير عند الأتمتة فحسب، بل أصبح الذكاء الاصطناعي لاعبا رئيسيا في إعادة تشكيل مهنة المحاسبة. كما يساعد الذكاء الاصطناعي المحاسبين والمراجعين في تحليل كميات هائلة من البيانات بسرعة ودقة، واستخلاص رؤى دقيقة حول الاتجاهات المالية. ومن الجدير بالذكر، إحدى التقنيات الأكثر شيوعًا في هذا المجال هي التحليل التنبؤي، الذي يمكن من خلاله التنبؤ بالأداء المالي المستقبلي للشركات بناءً على بيانات تاريخية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في كشف الاحتيال المالي، وذلك بفضل قدرته على اكتشاف الأنماط غير العادية في البيانات المالية، وتحديد المعاملات المشبوهة، مما يساهم في تقليل المخاطر المالية وتحسين نزاهة البيانات المالية. وتتاح لمهنة المحاسبة والمراجعة في ظل تطور التقنية والذكاء الاصطناعي فرصًا غير مسبوقة للمحاسبين والمراجعين، وذلك بفضل الأدوات الحديثة، ويمكن للمحاسبين والمراجعين أن يصبحوا مستشارين ماليين استراتيجيين، يوفرون رؤى قيمة للشركات حول كيفية تحسين أدائهم المالي. كما أن القدرة على تحليل البيانات بشكل أسرع تتيح لهم اتخاذ قرارات مالية مستنيرة تعتمد على حقائق دقيقة. هذا، وهناك تحديات تواجهها مهنة المحاسبة والمراجعة لا يمكن إغفالها، وهي أن التحول نحو استخدام التقنيات الحديثة يتطلب تطوير مهارات جديدة لدى المحاسبين والمراجعين، مثل فهم تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة والبرمجة. كما أن الاعتماد المتزايد على الأتمتة قد يؤدي إلى تقلص بعض الوظائف التقليدية في مهنة المحاسبة، مما يفرض على المحاسبين إعادة التفكير في كيفية تقديم قيمة مضافة تتجاوز المهام الروتينية.

حماية المستهلك ودور جهاز الحسبة في الإسلام

أ. د. محمد صالح
أستاذ التسويق بجامعة الملك سعود
mahsaleh@ksu.edu.sa

استهدف الدين الإسلامي الحنيف في جانب من تعاليمه إدارة المعاملات بين الأفراد؛ بما ينمي بينهم أواصر التعاون والمحبة والتراحم حتى يصبحوا كالجسد الواحد. وقد نال تنظيم العلاقات التجارية بين البائع والمشتري قسطا وافرا من التوجيهات الإسلامية في القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، وأفعال الصحابة والتابعين، وكتب التراث الإسلامي؛ فيما يسمى اليوم بحماية المستهلك.

وعلى الرغم من كثافة الاهتمام بالدعوة إلى حماية المستهلك على مستوى الفكر الإداري والقانوني والتسويقي المعاصر (إدارة العلاقة بن البائع والمشري بما يضمن حصول المشتري على حقوقه)، إلا أن مضمونها كائن في الضمير الإنساني منذ فجر التاريخ، لأنها دعوة إنسانية في أساسها متى وجدت علاقة تتسم بتبادل المنافع (القيم) بين أفراد المجتمع. وقد عالجت الحضارات القديمة بالفعل هذه الدعوة في مصر والعراق وبلاد الإغريق والرومان؛ لذا لم يكن من المستغرب أن يدعو إليها ويعالجها الدين الإسلامي الحنيف منذ أكثر من 1400 عاما، باعتباره دينا للإنسانية.

في هذا الإطار، اهتمت التعاليم الإسلامية بالعديد من الموضوعات ذات الصلة بحماية المستهلك وإدارة العلاقة بن البائع والمشتري، مثل: إيفاء الكيل والميزان، النهي عن بيع الغرر، تشجيع المنافسة ومحاربة الاحتكار، تحريم كتمان العيب عند البيع، حرمة التدليس في البيع، النهي عن المغالاة في التسعير، النهي عن المزايدة بالتواطؤ، النهي عن الغش في البيع، الالتزام بشروط البيع، عدم جواز البيع لشيء مجهول، حرية المتعاقدين في فسخ العقد في مجلس البيع، رد المشتريات التي ظهر للمشتري عدم حاجته إليها، نهي البائع عن بيع ما لا يملكه، والنهي عن البيع على البيع.

ولقد تطور مفهوم حماية المستهلك في التاريخ الإسلامي من كونه توجيهات في القرآن الكريم والسنة المطهرة وأقوال وأفعال الصحابة والتابعين، إلى كونه أعمالاً تطوعية يقوم بها بعض العلماء، إلى نظام متكامل له آلية رسمية، وهي ولاية الحسبة)جهاز الحسبة)؛ ليتولى هذا الجهاز ضمن اختصاصاته مراقبة الأمور المتعلقة بحماية المستهلك مثل: الأسعار والمكاييل والموازين، ومواصفات السلع، بالإضافة إلى دوره في معايرة الموازين والمكاييل، وفض المنازعات بن المتعاملين.

مما سبق، يتضح الاهتمام المبكر لتعاليم الإسلام في الدعوة لحماية المستهلك بما يتفق مع الدعوات المعاصرة، ومعالجة أنشطة حماية المستهلك ضمن أنشطة الإدارة العامة التي تهتم بإدارة شؤون الدولة، واتفاق التعاليم التي نادى بها الإسلام مع التوجهات الاقتصادية والإدارية الحديثة التي تستهدف تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي مثل: مفاهيم آليات السوق في تحديد الأسعار، وتشجيع المنافسة ومحاربة الاحتكار، وتوكيد الجودة؛ الأمر الذي يوضح تناغم تعاليم الدين الإسلامي في هذا الشأن مع النظم الاقتصادية والإنتاجية والاجتماعية المعاصرة على المستوى العالمي.

العلاقة بين التجنب الضريبي وتكاليف الوكالة

د. طارق محمد عمر حشاد
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية إدارة الأعمال – جامعة المجمعة
t.hashad@mu.edu.sa

تسعى حكومات دول العالم المتقدمة والنامية إلى البحث عن مصادر لتمويل سياساتها وعملياتها. وللقيام بمسئولياتها وأداء واجباتها تجاه مواطنيها، فإن الضرائب تمثل أحد المصادر الهامة في بحثهم عن مصادر للتمويل. إذ تعتبر الضريبة فريضة إلزامية تفرضها الحكومة على دخول وثروات الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، وفى نفس الوقت يُتوقع من هؤلاء الأشخاص أدائها. وعلى الرغم من أن ضرائب الدخل تعد أحد أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها الدولة في تمويل الخزانة العامة لتوجيهها نحو تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية؛ إلا أنها تمثل عبئاً على الشركات، وأن تخفيضها ينعكس بالإيجاب على كل من الإدارة في صورة حوافز ومكافآت، وعلى المساهمين في صورة توزيعات للأرباح و/ أو ارتفاع أسعار الأسهم.

فعلى مستوى الشركات، تعد الضرائب أحد أهم بنود قائمة الدخل التي تؤثر على نتائج الأعمال وعلى الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين. لذلك؛ فإن إدارات بعض الشركات تميل إلى ممارسات التجنب الضريبي لتخفيض التزاماتها الضريبية؛ وهذا هو ما جعل التجنب الضريبي Tax Avoidance قضية ذات اهتمام متزايد على مستوى المناقشات السياسية، والأكاديمية، والمنظمات الدولية، ووسائل الاعلام، ومجتمع الاستثمار بصفة عامة، وذلك استجابة لتقارير إعلامية حول أنشطة التجنب الضريبي المثيرة للجدل من قبل الشركات الكبرى مثل شركة Google، وشركة Amazon، وشركة Starbucks والتي لا تقتصر على اقتصاديات الدول المتقدمة،

بل تمتد إلى الشركات في اقتصاديات الدول الناشئة. وعلى الرغم من ذلك، فإن العديد من الشركات تقوم بسداد ضرائب باهظة كل عام.

لذلك؛ فقد أصبحت ممارسات التجنب الضريبي للشركات مثار جدل بين الباحثين في الآونة الأخيرة، حيث تباينت اتجاهات آراء الباحثين حول تلك الممارسات بين مؤيد ومعارض. حيث يوجد وجهتي نظر حول تلك الممارسات، الأولى: تُؤيدها والتي يعبر عنها بوجهة النظر التقليدية، أما الثانية: فتُعارضها ويعبر عنها بوجهة النظر الحديثة. إذ ترى وجهة النظر التقليدية أن أنشطة التجنب الضريبي تستخدم كوسيلة قوية لتحسين قيمة الشركة، لأنها تؤدي إلى تخفيض الالتزامات الضريبية المتوقعة الناتجة عن تخفيض التدفقات النقدية الخارجة إلى الجهات الحكومية.

بينما تشير وجهة النظر الحديثة، إلى أن الرأي السابق يتجاهل مخاطر الوكالة المحتملة المترتبة على ممارسات الشركات للتجنب الضريبي والتي تؤدي إلى زيادة تكلفة رأس المال، وكذلك تكاليف العمل المباشر، وتكاليف نظم المعلومات اللازمة لتنفيذ التخطيط الضريبي Tax Planning، وتكاليف العقوبات الناتجة عن رد فعل السلطات الضريبية، والتي يكون لها تأثير سلبي على أسعار الأسهم.

وتفترض نظرية الوكالة Agency Theory، والتي قدمها Jensen and Meckling (1976) وجود صراع بين المساهمين والمديرين بسبب الفصل بين الملكية والرقابة وعدم قدرة المساهمين على مراقبة الإجراءات الإدارية في الشركات المساهمة. وقد ينتج عن هذا الفصل عدم تصرف الوكيل بما يخدم مصالح المساهمين على الوجه الأمثل نظراً لعدم تماثل المعلومات بين الطرفين Information Asymmetry؛ وهو الأمر الذي قد يدفع إلى استخدام أنشطة التجنب الضريبي كأداة لتسهيل سلوك الإدارة الانتهازي Managerial Opportunism، والذي يؤدي إلى زيادة التكاليف التي يتحملها المساهمون.

ويتوقع المساهمون دائماً من الإدارة تعظيم أرباحهم. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال البحث عن فرص لتخفيض الالتزامات الضريبية. وإحدى تلك الفرص يعتمد على تحقيق وفورات ضريبية تنتج من ممارسة الإدارة لأنشطة التجنب الضريبي والتي تؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية من خلال تخفيض الضرائب المدفوعة للدولة، كما أنها قد تمثل مصدراً تلجأ إليه الإدارة لتحسين الأداء المالي للشركة. وعلى الرغم من ذلك، قد تستغل إدارة الشركة مرونة ممارستها لأنشطة التجنب الضريبي في إطار نظرية الوكالة Agency Theory بما يعكس مصالحها الشخصية. وتؤدي المخاطر المرتبطة بتلك الممارسات إلى زيادة العائد الذي يطلبه المستثمرون على أموالهم المستثمرة.

وتشكل علاقة الوكالة الناتجة عن انفصال الملكية والرقابة أساس نظرية الوكالة والتي تصف المساهمين كموكلين والإدارة كوكلاء. وتنشأ تكاليف الوكالة بسبب تعارض المصالح بين المديرين والمساهمين. إذ تشير تكاليف الوكالة إلى التكاليف التي قد يتحملها المساهمون في علاقة الوكالة ممثلة في تكاليف الرقابة والتكاليف المتعلقة بما يتم انفاقه من موارد من قبل الإدارة على عملية إعداد التقارير والمعلومات الإضافية التي تقدم للمساهمين والخسائر المتبقية. ويؤدي الفصل بين الملكية والرقابة إلى تكاليف غير صفرية للوكالة، وهذه التكلفة ستكون صفرية إذا كان ملاك الشركة هم من يقومون بإدارتها، ولذلك يجب تشجيع المديرين على امتلاك أسهم في الشركات التي يديرونها، وتكون هذه التكاليف أعلى بكثير في الدول ذات نظم الحماية للمستثمرين والنظم القانونية الضعيفة.

والمديرين كوكلاء بما يتوافر لديهم من معلومات حول الوضع المالي والنتائج التشغيلية للشركة، قد يستخدمون ترتيبات ضريبية معقدة لتحويل أموال الشركة بعيدًا عن المساهمين، وتشير وجهة النظر هذه إلى أن التحويل الإداري للثروة Managerial Rent Diversion والتجنب الضريبي مكملان لبعضهما ويوجد بينهما علاقة إيجابية، وأن أنشطة التجنب الضريبي تتسم بالغموض حتى يمكن إخفاؤها عن السلطات الضريبية.

وتفترض وجهة نظر الوكالة أن التجنب الضريبي يمكن أن يضر بمصالح المساهمين لأنه يمكن استخدامه لإخفاء وتسهيل عمليات التربح الإداري الانتهازي. فالمديرون لديهم القدرة على إخفاء نيتهم الحقيقية وأفعالهم الانتهازية لتحقيق المزايا الخاصة بهم على

حساب المساهمين، وذلك من خلال ادعائهم بأن الغرض من عدم الإفصاح عن المعلومات هو إخفاء الأنشطة المحاسبية عن السلطات الضريبية؛ وأن تكاليف الوكالة تعوض بشكل كبير فوائد الوفورات الضريبية الناتجة عن التجنب الضريبي.
فالمديرين قد يبررون الغموض الناجم عن المعاملات الضريبية المعقدة من خلال الادعاء بأنه كلما زادت درجة تعقيد تلك المعاملات، كلما قلت فرص الكشف عن ذلك من قبل السلطات الضريبية. وأن أنشطة التجنب الضريبي المعقدة هي أفضل وسيلة لإخفاء الأنشطة الإدارية السرية من قبل إدارة الاستحقاقات، والتي يُنظر إليها تقليدياً على أنها الاستراتيجية المفضلة للسلوك الإداري المشكوك فيه.

بالإضافة إلى ذلك، وُجد أن مديري الشركات الأمريكية المشاركين في أنشطة التجنب الضريبي يسعون للحفاظ على غموض الشركة وزيادة عدم تماثل المعلومات. كما أن التجنب الضريبي يمكن استخدامه كستار لإخفاء استراتيجيات المديرين التي تعود عليهم بالنفع، وأنه إذا لم تكن منافع التدفق النقدي الناتجة عن التجنب الضريبي تفوق تكاليف الوكالة، فإن التجنب الضريبي يزيد من مخاطر الافلاس.

لذلك، فإن مشاركة المديرين في أنشطة التجنب الضريبي تعد مؤشراً على مشكلة الوكالة، ولتخفيض تكاليف الوكالة الناتجة عن التعارض بين مصالح المديرين ومصالح المساهمين فإن الأمر يتطلب المواءمة بينهما. ولتحقيق تلك المواءمة يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية من شأنها الحد من سلوك الإدارة الانتهازي على المدى الطويل. ومن بين هذه الإجراءات التصحيحية سياسات المكافآت والحوافز الإدارية.

التعريف بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG

د. أحمد زكريا زكي عصيمي
أستاذ المحاسبة المشارك
بجامعة الملك سعود
aahmedzzo@hotmail.com

إن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة Environmental, Social and Governance practices (ESG)هي عبارة عن إطار عمل يستخدم لتقييم الممارسات التجارية للشركات وأدائها في مختلف قضايا الاستدامة والممارسات الأخلاقية، كما يوفر طريقة لقياس مخاطر وفرص العمل في تلك المجالات في أسواق رأس المال، ويستخدم بعض المستثمرين معايير ESG لتقييم أداء الشركات والمساعدة في تحديد خططهم الاستثمارية.

تصف الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، والتي تعرف اختصارًا بالإنجليزية بـ ESG، المجالات الثلاثة الأساسية ذات الاهتمام التي تم تطويرها لتكون العوامل الأساسية لقياس الاستدامة والتأثير الأخلاقي للاستثمار في الشركات. وفي إطار تلك المجالات الثلاثة الأساسية، هناك مجموعة من الاهتمامات التي تم شمولها وبشكل متزايد ضمن إطار العوامل غير المالية التي تظهر في تقييم الاستثمارات ذات الدخل الثابت. ويعد مصطلح الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة هو المصطلح الشامل للمعايير المستخدمة فيما أصبح يعرف بالاستثمار المسؤول اجتماعيا socially responsible investing (SRI)، والذي أرست الأمم المتحدة مبادئه رسميا في عام 2006م Principles of Responsible Investment (PRI)، وأدرك المستثمرين أهمية الاستثمار في الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، وشكلوا تدريجيا اتجاها استثماريا رئيسيا في البلدان المتقدمة.

وترتبط جذور الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ارتباطا مباشرا بمفهوم الاستثمار المسؤول اجتماعيا (SRI)، وتنشأ التقارير البيئية والاجتماعية والاستدامة من الاستثمار المسؤول اجتماعيا.

إن مصطلح الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) يشير إلى مجموعة من المقاييس المستخدمة لقياس التأثير البيئي والاجتماعي والحوكمة للشركات، وأصبحت ذات أهمية متزايدة في صنع القرار الاستثماري. وعلى الرغم من أن مصطلح ESG تمت صياغته لأول مرة في عام 2004 من قبل الميثاق العالمي للأمم المتحدة، إلا أن المفهوم كان موجودا لفترة قبل هذا التاريخ بكثير.

في عام 2004، ظهر مصطلح "ESG" رسميا في تقرير بعنوان "من يهتم بالفوز" "Who Cares Wins.". أوضح التقرير كيفية دمج عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة في عمليات الشركة، وتم تقسيم المفهوم إلى مكوناته الأساسية الثلاثة: البيئية والاجتماعية والحوكمة (أو حوكمة الشركات).

ولم تعد الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG مفهوما هامشيا ولكنها أصبحت مفهوما أساسيا لكل من الشركات والمستثمرين. فاليوم، يتم استخدام بيانات ESG لتقييم أداء الشركات في قضايا محددة، فعلى سبيل المثال، يتم استخدام انبعاثات الكربون لكل وحدة من الإيرادات لتقييم التأثير البيئي للشركات، بينما تستخدم معدلات دوران الموظفين لتقييم ممارسات العمل في الشركات.

هذا، ويواصل مديرو الأصول بالشركات تطوير مجموعة من استراتيجيات ومقاييس ESG لقياس التأثير البيئي والاجتماعي والحوكمة للشركات اليوم. وتركز بعض الاستراتيجيات على استبعاد الصناعات أو المؤسسات التي لا تفي بمعايير معينة من الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG. كما يركز آخرون على الاختيار النشط للشركات التي لديها ملفات تعريف قوية في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

ولقد تم وضع لوائح جديدة مثل تقارير استدامة الشركات الموجه (CSRD) Corporate Sustainability Reporting Directive الصادر عن الاتحاد الأوروبي والذي يتطلب من الشركات الإفصاح عن التأثير البيئي والاجتماعي لأنشطتها التجارية، وعن التأثير التجاري لجهودها في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

كما أصبحت تصنيفات ومؤشرات ESG أكثر انتشارا في السنوات الأخيرة، فعلى سبيل المثال Morgan Stanley Capital International (MSCI) تقدم مجموعة من مؤشرات ESG التي تسمح للمستثمرين بتتبع الشركات بناء على أداء ESG، وأصبحت هذه المؤشرات شائعة لدى المستثمرين الذين يتطلعون إلى دمج عوامل ESG في محافظهم الاستثمارية.

ومن الجدير بالذكر، أن جمهورية مصر العربية استضافت مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ "COP27" خلال الفترة من 6 نوفمبر إلى 18 نوفمبر 2022م في مدينة شرم الشيخ؛ بهدف مناقشة التغير المناخي، ووضع سياسات واستراتيجيات مستدامة لمواجهة الأضرار الناجمة عن التغييرات المناخية ومواجهة الاحتباس الحراري.

ولمواجهة الأزمات ومنع حدوثها، واستجابة لضغوط بعض السلطات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومجموعات أصحاب المصالح بالشركات؛ زاد التزام واهتمام الشركات باللوائح البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG، والافصاح عن هذه الجوانب في تقاريرها السنوية، وذلك من أجل توفير صورة واضحة عن ممارساتهم وجهودهم في مجال الاستدامة.

ونظرا لأن العالم يواجه تحديات متزايدة تتعلق بتغير المناخ وبعض القضايا الاجتماعية، ستستمر اعتبارات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في لعب دور حاسم في الطريقة التي تعمل بها الشركات وقياس المستثمرين لأداء هذه الشركات.

ملخص بحث:

قياس أثر زيادة حجم التقارير المالية وانخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالمؤشر المصري EGX100

مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية الصادرة عن قسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة
جامعة الإسكندرية، المجلد الرابع، العدد الثالث، سبتمبر2020، صفحات 1 – 52.

د. تامر يوسف عبد العزيز علي الجندي
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة بجامعة المجمعة
أستاذ مشارك بقسم المحاسبة بجامعة حلوان
t.elgendy@mu.edu.sa

يتمثل الهدف الرئيسي من هذا البحث في قياس أثر زيادة حجم التقارير المالية وانخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية. ولتحقيق هذا الهدف تم تناول مفهوم الإفصاح الزائد للمعلومات والدلائل على وجوده وأسباب حدوثه، والتعرف على مفهوم وقياس ومحددات قابلية التقارير المالية للقراءة، وكذلك تحليل العلاقة بين حجم التقارير المالية ومدى قابليتها للقراءة وأثر ذلك على أتعاب المراجعة واشتقاق فروض البحث. حيث تم صياغة فرض البحث الرئيسي والذي تمثل في:

"يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم التقارير المالية وانخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية".

وهذا الفرض الرئيسي تم تقسيمه إلى الفروض الفرعية التالية:

1. يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم التقارير المالية السنوية وانخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية.
2. يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم تقارير مجلس الإدارة السنوية وانخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية.
3. يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السنوية وانخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية.

كما تم إجراء دراسة تطبيقية لاختبار فروض البحث حيث اعتمد الباحث على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والمدرجة على مؤشر EGX100، خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2019، وقام الباحث بالحصول على البيانات من شركة مصر لنشر المعلومات، وكذلك من واقع التقارير المالية للشركات محل الدراسة، وموقع كل شركة على الإنترنت، وموقع شركة مباشر العالمية، بالإضافة إلى المؤشرات التحليلية المنشورة بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية، بالإضافة إلى بعض المصادر الأخرى والتي تساعد في أغراض البحث. وتمثلت عينة الدراسة في عدد 65 شركة (325 مشاهدة) وذلك بعد استبعاد البنوك نظراً لاختلاف طبيعة نشاطها عن طبيعة نشاط باقي شركات العينة لتجنب التأثير على دقة النتائج.

وتم إدخال البيانات في برنامج SPSS Vol.18 وذلك لقياس المتغيرات المستخدمة من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية، وتم التوصل إلى العديد من النتائج والتي تم ذكرها تفصيلاً في متن البحث، وقد تمثلت خلاصة هذه النتائج في التالي:

- وجود تأثير إيجابي معنوي لحجم التقارير المالية السنوية على أتعاب المراجعة، وهو ما يعني إمكانية قبول **الفرض البحثي الفرعي الأول** والذي نص على أنه "يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم التقارير المالية السنوية وانخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية". ويتضح من تحليل نتائج اختبار فرض البحث الفرعي الأول أن زيادة حجم التقارير المالية السنوية لها تأثير إيجابي معنوي لحجم التقارير المالية السنوية على أتعاب المراجعة، وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل. وذلك من خلال التأثير على زيادة حجم التقارير المالية وانخفاض قابليتها للقراءة، والمعبر عنها بدلالة عدد صفحات التقارير المالية السنوية، ويرى الباحث أن تلك النتيجة تعد منطقية نظراً لأن تطبيق معايير التقرير المالي الدولية، وتزايد متطلبات الإفصاح الإلزامي، وسعي المديرون بشكل مقصود إلى إيجاد نوع من التشويش للمعلومات في نموذج الإفصاح الإلزامي، وذلك لإخفاء ممارسات التلاعب بالأرباح، وكذلك التوسع في متطلبات الإفصاح الاختياري للمعلومات بصورة طواعية وبدون إلزام، وذلك لتحسين نوعية الإفصاح، الأمر الذى أدى إلى تزايد حجم التقارير المالية السنوية، وما يترتب عليه من وجود حالة من الارتباك عند تفسير المعلومات المتاحة، وبالتالي فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى قيام المراجع الخارجي بتحصيل علاوة المخاطرة من أجل تحويل بعض المخاطر إلى العميل، ومن ثم تزيد أتعاب المراجعة.
- وجود تأثير إيجابي معنوي لحجم تقرير مجلس الإدارة السنوي على أتعاب المراجعة، وهو ما يعني إمكانية قبول **الفرض البحثي الفرعي الثاني** والذي نص على أنه " يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم تقارير مجلس الإدارة السنوية وانخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية". ويتضح من تحليل نتائج اختبار فرض البحث الفرعي الثاني أن زيادة حجم تقرير مجلس الإدارة له تأثير إيجابي معنوي لحجم التقارير المالية السنوية على أتعاب المراجعة، وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، وذلك من خلال التأثير على زيادة حجم التقارير المالية، وانخفاض قابليتها للقراءة المعبر عنها بدلالة عدد صفحات تقرير مجلس الإدارة، ويرى الباحث أن تلك النتيجة تعد منطقية فعلى الرغم من أن الزيادة في حجم تقرير مجلس الإدارة أدت إلى زيادة حجم التقارير المالية، ولكن ليس بنفس تأثير زيادة حجم التقارير المالية السنوية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية، ولعل ذلك قد يرجع لانخفاض درجة اعتماد المستثمرين في البيئة المصرية على المعلومات الواردة بتقرير مجلس الإدارة.

- وجود تأثير إيجابي معنوي لحجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على أتعاب المراجعة، وهو ما يعني إمكانية قبول **الفرض البحثي الفرعي الثالث** والذي نص على أنه "يوجد تأثير معنوي لزيادة حجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السنوية وانخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة في منشآت الأعمال المصرية".

ويتضح من تحليل نتائج اختبار فرض البحث الفرعي الثالث أن زيادة حجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية لها تأثير إيجابي معنوي لحجم التقارير المالية السنوية على أتعاب المراجعة، وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، وذلك من خلال التأثير على زيادة حجم التقارير المالية، وانخفاض قابليتها للقراءة المعبر عنها بدلالة عدد صفحات الإيضاحات المتممة، ويرى الباحث أن تلك النتيجة تعد منطقية وذلك نظراً لأهمية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، ودورها في تحسين فهم المستثمرين للقوائم المالية، وزيادة درجة اعتماد المستثمرين عليها، وبالتالي فإن الزيادة في حجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية يمكن أن يؤدى إلى الإفصاح الزائد للمعلومات، وهو ما يفقد الإفصاح الغرض الأساسي له، وينتج عنه بعض الأعمال الإضافية غير الضرورية لإعداد القوائم المالية الأمر الذى قد يجعل المراجع يطلب زيادة أتعابه.

التوصيات:

- ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية وجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية وكل جهة مرتبطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمهنة المحاسبة والمراجعة في مصر بالعمل على نشر الوعي لدى إدارات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بعدم الإفصاح عن أي معلومات قد تكون غير ضرورية، وذلك لتجنب مشكلة زيادة حجم التقارير المالية، وانخفاض قابليتها للقراءة.
- ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية بالعمل على تقييم وتطوير النموذج الحالي للإفصاح، وذلك للحد من الإفصاح غير الضروري، كذلك من الممكن وضع حد أقصي لكل من حجم التقارير المالية السنوية وحجم تقارير مجلس الإدارة السنوية وحجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، الأمر الذي يحد من مشكلة زيادة حجم التقارير المالية، وانخفاض قابليتها للقراءة.
- كما يجب على لجان المراجعة عند تفاوضها مع مراجع الحسابات الخارجي بشأن أتعاب المراجعة أن تكون على دراية بالعلاقة بين أتعاب المراجعة وقابلية التقارير المالية للقراءة، حيث أن الأتعاب المنخفضة من المحتمل أن تشير إلى جودة منخفضة لتقارير مالية أقل قابلية للقراءة.
- وأيضا، على الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة في مصر إعداد مجموعة من البرامج والدورات التدريبية وورش العمل لأعضائها وكذلك للمراجعين الخارجيين تتعلق بالآثار الناتجة عن زيادة حجم التقارير المالية وما قد ينتج عنه من انخفاض في قابليتها للقراءة، وما لذلك من تأثيرات عديدة على العديد من الموضوعات المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة ومنها أتعاب المراجعة.
- وأخيرا وليس آخرا، إدراج العديد من الموضوعات – ومنها حجم التقارير المالية ومدي قابليتها للقراءة، والآثار الناتجة عنها على العديد من الموضوعات المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة ومنها أتعاب المراجعة – ضمن المقررات التي تدرس في كليات التجارة بالجامعات المصرية وكذلك المعاهد التجارية المصرية.

مرحباً بكم... عضواً بالجمعية

ما هي أنواع عضوية الجمعية السعودية للمحاسبة؟

1. عضوية شرفية	2. عضوية عاملة	3. عضوية انتساب
وتمنح لمن تختاره الجمعية ممن قدموا لها خدمات مادية أو معنوية أو ساهموا في تطوير المحاسبة داخل المملكة أو خارجها.	ويشترط لها: أ. الحصول على درجة البكالوريوس في مجال المحاسبة. ب. دفع الاشتراك السنوي. ج. أي شروط أخرى تقرها الجمعية.	ويتمتع بها كل من: أ . الطلاب الجامعيون في تخصص المحاسبة قبل الحصول على درجة البكالوريوس. ب. العاملون أو المهتمون في مجال المحاسبة ممن لا يتوفر فيهم شرط المؤهل العلمي المحدد للعضوية العاملة.

وفي جميع الأحوال يشترط في عضو الجمعية أن يكون حسن السيرة وطيب السمعة، ولم يسبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف والأمانة.

ما هي المزايا المترتبة على العضوية بالجمعية السعودية للمحاسبة؟

بانضمامك إلى عضوية الجمعية يتم الاستفادة من كثير من المزايا والتي من أهمها ما يلي:

أولاً: العضوية في الجمعية العلمية الوحيدة في مجال المحاسبة في المملكة العربية السعودية، وتعزيز التواصل مع المجتمع المحاسبي والاطلاع على آخر المستجدات والتطورات أكاديمياً ومهنياً..

ثانياً: تعزيز التواصل مع المجتمع المحاسبي والاطلاع على آخر المستجدات والتطورات أكاديمياً ومهنياً.

ثالثاً: المساهمة في تنمية الفكر المحاسبي والإسهام في حركة التقدم العلمي المحاسبي ورفع مستوى الأداء وتطوير المهنة المحاسبية.

رابعاً: الحصول على خصم يصل إلى 50% من الرسوم المقررة لأنشطة الجمعية المختلفة من دورات وندوات وكتب وغيرها.

خامساً: الحصول على ما قد تصدره الجمعية من نشرات إخبارية وأبحاث ومطبوعات كمجلة المحاسبة ومجلة البحوث المحاسبية مجاناً.

سادساً: الحصول على نسخة من القرارات والأنظمة والتعاميم المتعلقة بمهنة المحاسبة والتي تحصل عليها الجمعية.

سابعاً: الدعوة إلى حضور ندوات ودورات ولقاءات واجتماعات الجمعية الرسمية.

ثامناً: حق الأولوية في المشاركة والتسجيل في أنشطة الجمعية المجانية.

تاسعاً: الحصول على بطاقة العضوية في الجمعية وما يترتب عليها من مزايا وخصومات.

عاشراً: الحصول على بعض النقاط السنوية المطلوب تحقيقها للتعليم المهني المستمر (CPE) للحاصلين على الشهادات المهنية.

عزيزي القارئ الآن وبعد أن عرفت بعض المعلومات عن الجمعية السعودية للمحاسبة، يمكنك التقدم بطلب الانضمام للعضوية عبر الرابط: http://www.aicss.org/MemberLoginAR.asp
ويمكنك دفع رسوم العضوية 300 ريال في السنة للعضوية العاملة، أو 150 ريال لعضوية الانتساب.
على حساب الجمعية رقم SA5610000069100001479800 في البنك الأهلي السعودي.

للاستفسار فلا تتردد بالتواصل معنا عبر قنواتنا التالية:

امسح للانضمام

مجلة البحوث المحاسبية: هي دورية علمية محكمة تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة بجامعة الملك سعود لخدمة الفكر والعمل المحاسبي، وتعنى بنشر الأبحاث النظرية والتطبيقية التي تثري الفكر المحاسبي في المجالات المختلفة وتفتح آفاقاً واسعة أمام حركة البحث والتأليف، والتي تخضع لضوابط محكمة من قبل لجان متخصصة.

هذا ويتم نشر ثلاثة أبحاث محكمة سواء باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية بكل عدد من أعداد المجلة، أو بحثين محكمين بالإضافة إلى عرض ملخص لكتاب محكم.

ولمن يرغب الاطلاع على الأعداد السابقة للمجلة الدخول على موقع الجمعية السعودية للمحاسبة عبر الرابط: https://saa.ksu.edu.sa/ar/node/1091

وترحب المجلة بإسهامات الباحثين عن طريق التواصل مع هيئة تحرير المجلة على البريد الإلكتروني للجمعية saa@ksu.edu.sa

دعوة للمهتمين للنشر في مجلة المحاسبة

تسعد الجمعية السعودية للمحاسبة بدعوتكم لنشر مقالاتكم القصيرة والهادفة في مجلة المحاسبة والتي تصدر بشكل نصف سنوي وتتضمن مقالات قصيرة وغير محكمة وأخبار حديثة ومفيدة، وذلك بهدف نشر الوعي وتنمية الفكر المحاسبي بالوطن العربي، والمتعلقة بكل مجالات إدارة الأعمال وخاصة المحاسبة والمراجعة.

ونحيط سعادتكم علماً بأن المقالات المنشورة بالمجلة تعبر عن رأي وفكر أصحابها وليس رأي وفكر الجمعية.

نسعد باستقبال مقالاتكم على البريد الإلكتروني للجمعية:
saa@ksu.edu.sa مرفقاً بها صورة شخصية للكاتب.

إصدارات الجمعية السعوديةللمحاسبة

اسم الكتاب	المؤلف	السعر	السعر للأعضاء
مبادئ المحاسبة المالية – الطبعة الثانية (مترجم)	John G. Wilde, Ken W. Shaw, Barbara Chiabetta, Winston Cook	280	250
المحاسبة الإدارية – الطبعة الرابعة عشرة (مترجم)	Ray H. Garrison, Eric W. Noreen, Peter C. Brewer	280	250
المحاسبة المتوسطة الجزء الأول	Kin Lo, George Fisher	113	113
المحاسبة المتوسطة الجزء الثاني	Kin Lo, George Fisher	113	113
المحاسبة المتقدمة [مترجم]	Floyd A. beams; Joseph H. Anthony; Bruce Bettinghaus; Kenneth Smith	160	160
مبادئ المراجعة: مقدمة للمعايير الدولية للمراجعة	Rick Hayes, Philip Wallage, Hans Gortemaker	113	113
المحاسبة الحكومية وفق معايير المحاسبة في القطاع العام	الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين	264.5	264.5
المراجعة الداخلية: النظرية والتطبيق	أ.د عبد الرحمن التويجري وآخرون	130	130
التحليل المالي: نظرة محاسبية	أ.د محمد سلطان السهلي	130	120
مدخل إلى المراجعة الداخلية	د. صالح حمد الشنيفي	80	70
نظرية المحاسبة	أ. د عبد الرحمن إبراهيم الحميد	100	80
حالات عملية في المحاسبة المالية (الجزء الأول)	أ.د محمد سامي راضي — أ. وحيد حمزة	50	30
حالات عملية في المحاسبة المالية (الجزء الثاني)	أ.د محمد سامي راضي — أ. وحيد حمزة	50	30
حالات عملية في المراجعة	أ.د إسماعيل إبراهيم جمعة — د. محمد سامي راضي	30	20
المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية للتقرير المالي	Walter T. Harrison Jr. Charles T. Horngren, C. William Thomas	115	115
مبادئ المحاسبة الإدارية: مدخل اتخاذ القرارات	أ.د سعيد محمود الهلباوي — أ.د تهاني محمود النشار	90	60
المحاسبة المتوسطة (الجزء الأول)	د. محمد سامي راضي — أ.د إسماعيل جمعة	100	70
المحاسبة المتوسطة (الجزء الثاني)	د. محمد سامي راضي — أ.د إسماعيل جمعة	100	70
المحاسبة الدولية: الإطار الفكري والواقع العملي	د. نبيه الجبر — د. محمد علاء الدين	90	60
المحاسبة المتقدمة	د. صلاح الدين إبراهيم الطحان	110	80
المراجعة الداخلية: الجوانب المالية والتشغيلية	د. السيد أحمد السقا	100	70
نظم المعلومات المحاسبية (مدخل رقابي)	أ.د صلاح مبارك — د. لطفي الرفاعي	100	70

دعوة للمهتمين للنشر في مجلة المحاسبة

تسعد الجمعية السعودية للمحاسبة بدعوتكم لنشر مقالاتكم القصيرة والهادفة في مجلة المحاسبة والتي تصدر بشكل نصف سنوي وتتضمن مقالات قصيرة وغير محكمة وأخبار حديثة ومفيدة، وذلك بهدف نشر الوعي وتنمية الفكر المحاسبي بالوطن العربي، والمتعلقة بكل مجالات إدارة الأعمال و خاصة المحاسبة والمراجعة.

ونحيط سعادتكم علماً بأن المقالات المنشورة بالمجلة تعبر عن رأي وفكر أصحابها وليس رأي وفكر الجمعية.

نسعد باستقبال مقالاتكم على البريد الإلكتروني للجمعية:
saa@ksu.edu.sa مرفقاً بها صورة شخصية للكاتب.

العدد 68 - 1446 هـ / 2025 م

No. 68- 1446H / 2025 G

نشرة نصف سنوية متخصصة تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة

A SEMIANNUALLY SPECIALIZED MAGAZINE PUBLISHED BY THE SAUDI ACCOUNTING ASSOCATION

011-4674263